MJHSS

Volume (41), Number (1), 2026.
ISSN: 1021-6804. On line ISSN: 3006-8665.

Mutah Journal of Humanities and Social Sciences

Between Sovereignty and Resistance: Administrative, Economic, and Educational Conditions in Al-Karak and Maʿan in 1880, with Ottoman Documents as the primary source

Safiah al-Salameen*
salameensafiah@gmil.com
Emman Hayjneh*
e.hayajneh@ju.edu.jo

Received: 28 /9 /2025 **Accepted: 30 / 12/2025**

Abstract:

The Ottoman archive is a primary resource for the study of the Ottoman administration in the provinces of the empire, particularly in the regions of Al-Karak and Ma'an during the late nineteenth century. The significance of the Ottoman documents lies in their ability to provide detailed insights into the financial, administrative, and security policies adopted by the state, particularly in light of the challenges it confronted in asserting its authority over local tribes. The document under examination, dated to 1880, represents a valuable example for understanding the complex relationship between the Ottoman center and its provincial territories. The study discloses the ineffectiveness of specific reform policies in fostering stability and elucidates the security, economic, and social conditions prevalent in the Karak region. Furthermore, it emphasizes the strategic importance of Al-Karak's geographical location, highlighting its military, commercial, and administrative functions. The study provides a comprehensive overview of the political and administrative transformations in Al-Karak from its incorporation into the Ottoman Empire until the late period of Ottoman rule, emphasizing the continuous changes in its administrative affiliation within the Ottoman administrative structure.

Keywords: Ottoman archives, Al-Karak, local tribes, Ottoman provincial territories, Ottoman reforms, center–periphery relations.

* Department of History, University of Jordan, Amman, Jordan.

المجلد(41)، العدد (1)، 2026م.
ISSN: 1021-6804. On line ISSN: 3006-8665.
MJHSS
مجلة مؤتة للدراسات الإنسانية والاجتماعية

بين السيادة والمقاومة: الأوضاع الإدارية والاقتصادية والتعليمية في الكرك ومعان عام 1880م، الوثائق العثمانية مصدراً

صفية السلامين*
salameensafiah@gmil.com
إيمان الهياجنة*
e.hayajneh@ju.edu.jo

تاريخ الاستلام:28/9/ 2025 **تاريخ القبول: 30/ 12 /2025**

الملخص:

يُعدّ الأرشيف العثماني مصدراً أساسياً في دراسة الإدارة العثمانية في المناطق التابعة للدولة، وخاصة في منطقتي الكرك ومعان خلال أواخر القرن التاسع عشر. وتبرز أهمية الوثائق العثمانية في قدرتها على تقديم تفاصيل دقيقة حول السياسات المالية والإدارية والأمنية التي انتهجتها الدولة، خاصة في ظل التحديات التي واجهتها في فرض سلطتها على القبائل المحلية. وتُمثّل الوثيقة قيد الدراسة، التي تعود إلى عام 1880، نموذجاً غنياً لفهم العلاقة المعقدة بين المركز العثماني والمناطق التابعه له. فهي تكشف عن إخفاق بعض السياسات الإصلاحية في تحقيق الاستقرار، وتوضح الظروف الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي أحاطت بمنطقة الكرك. كما تبرز أهمية موقعها الجغرافي الحيوي ودورها العسكري والتجاري والإداري. ويُقدّم البحث لمحة عن التحولات السياسية والإدارية في الكرك منذ انضمامها إلى الدولة العثمانية وحتى أواخر حكمها، مسلطاً الضوء على التغيرات المستمرة في تبعيتها الإدارية ضمن الهيكل العثماني.

الكلمات المفتاحية: الأرشيف العثماني، الكرك، القبائل المحلية، المناطق التابعة للدولة العثمانية، الإصلاحات العثمانية، العلاقة بين المركز والمناطق التابعة له.

* قسم التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الأردنية.

أهمية الوثيقة العثمانية وسياقها التاريخي:

يُشكّل الأرشيف العثماني أحد أهم مصادر البحث التاريخي لفهم طبيعة الإدارة والسياسة والمجتمع في الدولة العثمانية. وتأتي هذه الأهمية من كونه يحوي كمية ضخمة من الوثائق الرسمية الصادرة عن دواوين ومؤسسات الدولة المركزية والمحلية. ويُعد الأرشيف – الذي مقره الرئيسي في إسطنبول – كنزًا وثائقيًا ثمينًا يحفظ مراسلات وتقارير ودفاتر إحصاء وأوامر سلطانية وملفات إدارية تعود لقرون متعددة، مما يتيح للباحثين فرصة فريدة لرصد التغيرات في السياسة العثمانية تجاه ولاياتها، خاصة الواقعة على أطراف الدولة.

وتكمن أهمية هذا الأرشيف في أنه لا يقتصر على عكس وجهة نظر الدولة المركزية تجاه القضايا الإدارية والأمنية والمالية فحسب، بل يتطرق أيضًا إلى تفاصيل دقيقة عن حياة السكان المحليين وعلاقاتهم بالدولة واستجاباتهم لسياساتها. كما يُتيح تتبع هذه الوثائق فهم ديناميكيات السلطة في المناطق التابعة للدولة، والآليات التي اعتمدتها لفرض هيبتها، والتحديات التي واجهتها في إدارة مناطق شاسعة ومتنوعة ثقافيًا وجغرافيًا.

إلى جانب ذلك، تمثّل الوثيقة التي بين أيدينا – وهي إحدى مقتنيات الأرشيف العثماني – مصدرًا مهمًا لفهم الأوضاع الإدارية والمالية والأمنية في مناطق مثل الكرك ومعان. فهي تقدم صورة تفصيلية عن طبيعة الإدارة العثمانية هناك، والتحديات التي واجهتها في فرض سلطتها وضبط النظام. كما تكشف الوثيقة عن تعقيدات العلاقة بين الدولة العثمانية والقبائل المحلية؛ حيث سعت الدولة إلى تعزيز سيطرتها عبر تعيين مسؤولين وفرض ضرائب، بينما تمسكت القبائل باستقلالها التقليدي وقاومت هذه السياسات. إضافة إلى ذلك، تُسلّط الوثيقة التي بين أيدينا الضوء على تأثير العوامل الجغرافية والإدارية، مثل ارتباط الكرك بسنجق نابلس، وانعكاسات ذلك على جباية الضرائب والإدارة الأمنية.

تجدر الإشارة إلى أن الوثيقة التي بين أيدينا، كُتبت عام 1880، في مرحلة حاسمة من تاريخ الدولة العثمانية أواخر القرن التاسع عشر، حيث كانت تواجه تحديات داخلية وخارجية أثرت على قدرتها في إدارة ولاياتها. فقد شهدت تلك الفترة تصاعد الضغوط الأوروبية، بالإضافة إلى توترات داخلية ناجمة عن سياسات إصلاحية حاولت الحكومة تنفيذها. وفي هذا السياق، أصبحت المناطق القبلية كالكرك ومعان ساحةً للصراع بين محاولات الدولة المركزية فرض سيادتها ومقاومة السكان المحليين، وهو ما توضحه الوثيقة من خلال تأثيرات ملموسة مثل تأخر رواتب الموظفين، وضعف القائم قامين، وتدهور الأمن – خاصة فيما يتعلق بتأمين قوافل الحجاج وحماية المسيحيين من الاعتداءات.(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298)

تكمن أهمية هذه الوثيقة في توثيقها للجوانب الإدارية والمالية والأمنية التي أثّرت في استقرار المنطقة، وإبرازها محاولات الإصلاح العثماني عبر تعديل الهياكل الإدارية والضريبية. كما تُظهر فشل بعض السياسات في تحقيق الاستقرار بالأطراف، مما يجعلها وثيقة محورية لفهم علاقة المركز بالأطراف في تلك الفترة المضطربة .(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

على الرغم من كثرة الدراسات التي استندت إلى الأرشيف العثماني لتحليل السياسة العثمانية في الولايات المركزية، فإن الدراسات التي تتعمق في تحليل الوثائق المتعلقة بالمناطق الحدودية التابعة للدولة العثمانية، مثل الكرك ومعان في أواخر القرن التاسع عشر لا تزال محدودة، خاصة من منظور التفاعل اليومي بين الإدارة العثمانية والقبائل المحلية وارتباط ذلك بمحددات جغرافية وإدارية محددة كتبعية الكرك لسنجق نابلس. وهذا البحث يسدّ تلك الفجوة من خلال تحليل وثيقة محددة (1880) لا تُظهر فقط سياسات الدولة العثمانية، بل تكشف استراتيجيات المقاومة المحلية وتأثير البيئة الجغرافية والإدارية على فشل السياسات المركزية. كما يقدم البحث نموذجاً تطبيقياً لكيفية استخدام وثيقة أرشيفية واحدة لفك تشابك العلاقة بين المركز والأطراف في فترة حرجة من تاريخ الدولة العثمانية، مما يُسهم في فهم أعمق لطبيعة الإدارة العثمانية في المناطق الحدودية والآليات التي شكلت استجابة السكان المحليين لها.

ومن أهم البنود التي جاءت في الوثيقة:

الموقع الجغرافي لمنطقة الكرك:

جاء في الوثيقة أن قصبة الكرك، كما تُعرف الآن، هي بلدة قديمة ذات تاريخ عريق، تتميز بأراضيها الخصبة ووفرة مياهها وهوائها اللطيف والصحي، تقع هذه البلدة في سوريا على مسافة قريبة من الشام الشريف في اتجاه الصحراء (BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298) وجغرافيا، تقع منطقة الكرك في الجزء الجنوبي الشرقي من ولاية سوريا، وتتميز بتضاريسها شبه الهضبية المتموجة، حيث يتراوح ارتفاعها عن مستوى سطح البحر بين 800 و1200 متر، ووفقًا لتقارير دائرة الإحصاءات العامة)تبلغ مساحتها الحالية نحو 3495 كيلو متراً مربعًا، ويقع لواء الكرك جغرافيًا بين خطي طول 36 درجة و13 دقيقة و35 درجة و22 دقيقة شرق خط غرينيتش، وبين دائرتي عرض 31 درجة و28 دقيقة و30 درجة و50 دقيقة شمال خط الاستواء، وتاريخيًا امتدت حدود لواء الكرك من نهر الزرقاء شمالًا إلى مدائن صالح جنوبًا، ومن وادي عربة والبحر الميت غربًا إلى وادي السرحان شرقًا(المعايطة، 2004م، ص25؛ الحروب، 2000م، ص56). ولكن من الصعب وضع حدود ثابتة لمنطقة الدراسة إبان فترة الحكم العثماني بسبب التغيرات الدائمة في التقسيمات الإدارية العثمانية وتوسع منطقة على حساب أخرى (جريدة القبلة، ع (175)،5 أيار 1917، ص1).

لم يكن الموقع الجغرافي للكرك مجرد عامل طبيعي لحمايتها، بل ساهم أيضًا في جعلها مركزًا تجاريًا حيويًا، حيث كانت ممرًا للقوافل التجارية ، مستفيدة من موقعها المرتفع والمحصن، مما وفّر لها بيئة آمنة لنقل وتأمين البضائع، ومع خضوع الكرك للحكم العثماني في القرن السادس عشرالميلادي أصبحت جزءًا من ولاية دمشق، واكتسبت أهمية إدارية بارزة ضمن النظام العثماني في بلاد الشام، وقد عمل العثمانيون على تعزيز التحصينات العسكرية وبناء القلاع لحماية المدينة من هجمات القبائل البدوية وضمان استقرار المنطقة (الحروب، 2000، ص56).

كما لعبت الكرك دورًا محوريًا في الإدارة العثمانية للمنطقة، حيث كان واليها مسؤولًا عن تأمين الطريق التجاري بين دمشق والمدينة المنورة، وتمتّع بصلاحيات واسعة للحفاظ على الأمن والاستقرار، وبفضل موقعها الاستراتيجي أصبحت المدينة محطة رئيسة في حركة التجارة العثمانية، إذ وقعت على الطريق التجاري الذي يربط بلاد الشام بالجزيرة العربية، وأدرك العثمانيون أهمية هذا الدور، فسعوا إلى تطوير الأنشطة التجارية في الكرك، وعملوا على إنشاء سوق كبير لتجارة المنتجات المحلية والمستوردة، بالإضافة إلى فرض الضرائب على القوافل العابرة، مما عزز إيرادات الدولة وأكد على أهمية الكرك كمركز اقتصادي وإداري في المنطقة (الحروب، 2000، ص56).

وبسبب موقعها المرتفع وتضاريسها الوعرة، كانت الكرك عبارة عن حامية عسكرية هامة للعثمانيين، استخدمها الجيش العثماني كنقطة انطلاق للهجمات أو للدفاع عن المناطق المجاورة، خصوصًا ضد هجمات القبائل البدوية التي كانت تهدد استقرار المنطقة، وكانت الحامية العثمانية في الكرك تتكون من جنود مشاة وفرسان لحماية المدينة والطرق المحيطة بها (النوايسه، 1985م، ص50).

كما لعبت الكرك دورًا مهمًا كمحطة تجارية بين الشام والحجاز، حيث كانت قوافل التجارة تمر عبر المنطقة، حاملةً السلع المختلفة مثل الحبوب، والجلود، والنسيج، وغيرها من المنتجات. وكانت الأسواق في الكرك تزدهر خاصةً خلال مواسم الحج، حيث كانت تستفيد من موقعها على طريق القوافل. كما كانت المدينة تُعرف بسوقها الأسبوعي الذي يجمع التجار من مختلف المناطق المحيطة (محادين، 1992، ص78).

التحوّلات الإدارية والسياسية في الكرك خلال العهد العثماني (1918–l1516):

في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشرالميلادي، بدأت الدولة العثمانية توسعها الكبير في منطقة شرق الأناضول، واستولت على بلاد الشام بعد انتصارها على المماليك في معركة مرج دابق عام 1516، وشمل هذا التوسع المناطق المحيطة مثل الأردن بما في ذلك الكرك، حيث كانت هذه المناطق جزءًا من ولايات المماليك سابقًا(الطراونة، (د.ت)، ص120) وقد مثّلت الكرك مركزًا استراتيجيًا على طرق التجارة والحج التي تربط الشام بالحجاز، مما جعل تأمينها ضرورة حيوية ضمن سياسة الدولة العثمانية لتعزيز نفوذها الاقتصادي والديني، وباعتبار العثمانيين أنفسهم حماة للحجاج المسلمين، كانت السيطرة على طريق الحج أمرًا بالغ الأهمية لضمان أمن القوافل واستمرار دورهم في رعاية الحرمين الشريفين، وبعد هزيمة المماليك أولت الدولة العثمانية اهتمامًا خاصًا لهذه المنطقة، فسارعت إلى إرسال قوات عسكرية إلى الكرك لضمان الولاء وترسيخ سلطتها، ما عزز من استقرارها الإداري وأمن طرق التجارة والحج (مراد ، 1978م، ص45)، كما بنى العثمانيون في الكرك قلاعًا جديدة وحصونًا لتأمين الطريق، وأقاموا نقاط تفتيش للسيطرة على التجارة وجمع الضرائب الجمركية من القوافل التجارية التي تمر بالمنطقة، كما قاموا بترميم القلاع القديمة الموجودة منذ العصور المملوكية (مراد، 1978م ، ص110).

ضمّ لواء الكرك– الشوبك إلى لواء عجلون– السلط لفترة طويلة خلال النصف الأول من القرن السادس عشر الميلادي، ويبدو أنه تم فصله لاحقًا ويظهر ذلك من خلال الرسالة التي بعث بها قانصوه شيخ جبل عجلون في 10 محرم 979هـ/ 4 حزيران 1571م يشرح فيها ظروف لواء الكرك– الشوبك ويطلب دمجه مع عجلون (بيات، 2007، ج3، ص260).

شهدت التقسيمات الإدارية في منطقة الكرك تطورًا وتكيّفًا مستمرين ضمن المنظومة الإدارية العثمانية، حيث كانت تخضع لإعادة تنظيم متتابعة تعكس مراحل تطور المنطقة الاجتماعي والاقتصادي. فقد مرت هذه التقسيمات بتحولات متعددة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، واستمر هذا النمط من التحديد الإداري حتى بدايات القرن التاسع عشر الميلادي. ويعكس هذا التغير المستمر استجابة الإدارة العثمانية للواقع المحلي المتغير، وحرصها على مواكبة نمو المناطق وازدهارها، حيث كانت ترتقي بالمناطق من نواحٍ إلى أقضية، ومن أقضية إلى ألوية، وفقًا لتطورها الديموغرافي والتجاري والخدمي. ومن ثمّ، فإن تتبع هذه التحولات يمثل إحدى الأدوات المهمة لفهم ديناميكيات الحكم العثماني وآليات تكيفه مع الخصائص المحلية.

بعد خروج محمد علي باشا من بلاد الشام عام 1840م تعرضت ولاية الشام التي كانت الكرك تابعة لها لسلسلة من التغييرات الإدارية التي أثّرت على تبعية المناطق المختلفة، حيث شهدت بعض الوحدات الإدارية إعادة ضمها إلى الإيالة، بينما انفصلت مناطق أخرى أو استُحدثت تقسيمات جديدة، وتوفر لنا سالنامة الدولة العثمانية، معلومات قيّمة حول الوضع الإداري للكرك خلال هذه الفترة، وبحسب سالنامة دولت علية عثمانية لعام 1272 هـ / 1855م، كان لواء عجلون تابعًا لإيالة الشام، وكان يضم عدة مناطق، منها عجلون وتوابعها، إربد، البلقاء، والكرك (سالنامة سنة 1272هـ /1855م، ص104؛ سالنامة 1273 هـ /1856م، ص110).

وقد استمر هذا الوضع حتى عام 1278هـ / 1861م، حين شهدت المنطقة إعادة هيكلة إدارية تمثلت في إنشاء لواء حوران، الذي تم دمج لواء عجلون وتوابعه ضمنه، وبموجب هذا التغيير أصبح لواء حوران يضم مناطق واسعة، شملت جبل الدروز، حوران، والقنيطرة، وعجلون مع توابعها، إربد، البلقاء، والكرك، وتعكس هذه التغييرات محاولات الدولة العثمانية لإعادة تنظيم إدارتها المحلية وفقًا لمتطلبات الحكم المركزي، وهو ما أدى إلى إعادة رسم الحدود الإدارية بهدف تعزيز السيطرة العثمانية على المناطق المختلفة وضمان استقرارها(سالنامة 1861/1278م، ص155؛ سالنامة 1862/1279م، ص163).

في عام 1288 هـ /1865م، قُسِّمت بلاد الشام إلى ولايتين رئيسيتين: ولاية سورية وولاية حلب. وقد شملت ولاية سورية – التي أُلحقت بها منطقة الكرك – ثمانيةَ سناجق (ألوية)، كان من بينها لواء البلقاء الذي كان مقرُّه مدينة نابلس. وضمَّ هذا اللواء كلًا من نابلس وناحية بني صعب، والكرك وناحية الطفيلة، بالإضافة إلى السلط ومنطقة الغور . ووفقًا لما ورد في سالنامة دولت عليــة عثمانية لعام 1285هـ/1868م، فـقـد توسَّع لـواء البلقاء ليشمل أيضًا وادي موسى، ومنطقة الشراة، وناحية الطفيلة (المعروفة باسم "طفيلة ناحية سي")، وقضاء معان (سالنامة ولاية سورية 1285هـ/1868م، ص59؛ سالنامة 1285هـ/1868م، ص186).

ظلت تبعية قضاء الكرك للواء البلقاء حتى عام 1305هـ/1887م، غير أن الإشارة إلى هذه التبعية اختفت في الوثائق العثمانية بين عامي 1306هـ/1888م و1311هـ/1893م (BOA, DH.MKT. 1998/56) وهو العام الذي شُكِّل فيه لواء معان، والذي ضمَّ أقضية الكرك ومعان والطفيلة، وكان مقرُّه مدينة الكرك. وفي عام 1312هـ/1894م، أُعيدت تسمية اللواء ليحمل اسم مركزه، فأصبح يُعرف بـ "لواء الكرك" (الطراونة، 1993، ص77–78؛ الطراونة، 2021م، ص29–30).

وفي سياق هذا التشكيل الإداري، رُفعت درجة الكرك والطفيلة إلى قائمقاميّتين مستقلتين، وتمت متابعة التنظيم عبر إرسال دفاتر مبيّنة لأوضاع هذه المناطق، إلى جانب طلب شراء مئة رأس بغل لاستخدامها في الخدمات الإدارية والتنقل في التضاريس الوعرة التي تميزت بها هذه المناطق (BOA DH.MKT. 2055/104)، كما تتابعت القرارات من قبل نظارتي الداخلية والمالية بإرسال المخصصات المالية اللازمة والكوادر الإدارية لتنفيذ هذه الإجراءات (BEO 168/12532BOA, ŞD 2612/34).

وفي إطار الهيكلة الجديدة، تم تعيين موظفين رسميين في الكرك والطفيلة، فضلًا عن قضاء السلط، الذي أُلحِق لاحقًا بلواء معان، إلى جانب أقضية أخرى مثل بَيْقا وحَصْبَيّا .(DH.MKT. 18/25)رغم تلقي الدولة طلبات من بعض وجهاء الكرك بجعلها مركزًا للمتصرفية بدلًا من معان، كما بيّنت إحدى البرقيات المؤرخة في 9 تشرين الأول 1310هـ (Y..MTV. 77/31) ، فإن الدولة أبقت على مركز المتصرفية في معان، مع استمرار الاهتمام بالكرك نظرًا لموقعها المركزي وأهميتها القبلية.

ولضمان ولاء السكان المحليين وتجنب أي تمردات، اعتمد العثمانيون على سياسة التعاون مع العشائر المحلية في الكرك، فكانوا يختارون بعض شيوخ العشائر الكبرى ليكونوا ممثلين محليين عن السلطة العثمانية، ويمنحونهم بعض الامتيازات مثل الإعفاءات الضريبية أو المناصب الإدارية المحلية مقابل تعاونهم في حفظ النظام وجمع الضرائب (محافظة، 1994م، ص 85–86)، وقد حافظ لواء الكرك على تقسيماته الإدارية السابقة، كما حافظ على تبعيته لولاية سورية حتى خروج العثمانيين من المنطقة عام ١٣٣٧ هـ/ ١٩١٨م (الطراونة،2021م، ص29).

العلاقة مع سنجق نابلس: تأثير الارتباط الإداري، والمقترحات بفصل الكرك إداريًا:

يُعدُّ الأرشيف العثماني مصدرًا رئيسًا وثريًا لدراسة التاريخ الإداري والاجتماعي والسياسي لولايات الدولة العثمانية، ولا سيما تلك التي لم تحظَ بالاهتمام الكافي في الدراسات التاريخية المعاصرة. وبفضل ما يضمه من وثائق تفصيلية صادرة عن مختلف مؤسسات الدولة، ويتيح هذا الأرشيف للباحثين فرصة الاطلاع الدقيق على سياسات الدولة العثمانية وتفاعلاتها مع المجتمعات المحلية، وآليات العمل الإداري والأمني في المناطق النائية والمعقدة بسبب طبيعتها القبلية والجغرافية. ومن خلال الوثائق المحفوظة، يمكن تتبع جهود الدولة في ترسيخ نفوذها في الأطراف، وتحليل التحديات التي واجهتها في إدارة مناطق مثل الكرك ومعان.

وتُعد الوثيقة التي بين أيدينا أنموذجا مهمًا يكشف عن هذه التحديات، حيث تتناول بشكل مفصل الوضع الجغرافي والإداري لمنطقة الكرك ومعان في العهد العثماني، وتُظهر كيف أن لهاتين المنطقتين دورًا بارزًا في النظام الإداري والسياسي للدولة، خصوصًا وأن الكرك ومعان تقعان على مفترق طرق حيوي يربط بين الأردن وفلسطين، ما جعلهما مركزين استراتيجيين في جنوب بلاد الشام، إذ تقع الكرك في جنوب غرب الأردن، وتحيط بها تضاريس جبلية ووديان، الأمر الذي منحها موقعًا مهمًا يربط المناطق الداخلية بالساحل، أما معان الواقعة في

جنوب شرق الأردن، فقد كانت تمثل نقطة عبور رئيسة بين الحجاز وبلاد الشام، ما جعلها محطة رئيسة في حركة التجارة والحج (BOA, Y.PRK.ML.2/36, H. 1298).

وإجمالاً، فإن الكرك ومعان كانتا تمثلان مناطق ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للإدارة العثمانية، وكانت سياستها في هذه المناطق تعكس الجهود العثمانية لتثبيت نفوذها في أطراف الدولة، رغم التحديات التي فرضتها البيئة الجغرافية والقبائل المحلية(BOA, Y.PRK.ML.2/36, H. 1298).

تكشف الوثيقة أيضا عن طبيعة العلاقة الإدارية التي ربطت سنجق الكرك بسنجق(لواء) نابلس خلال العهد العثماني، حيث كانت الكرك تابعة إداريًا لنابلس، الأمر الذي كان له تأثير كبير على الأوضاع الإدارية والاقتصادية والسياسية في المنطقة، شكل هذا الارتباط تحديًا لفعالية الإدارة العثمانية في الكرك، إذ أدى إلى تبعية قراراتها الإدارية والمالية لسلطة بعيدة جغرافيًا، وهو ما خلق مشاكل عديدة تتعلق بإدارة شؤون السكان المحليين، وجباية الضرائب، والتعامل مع القضايا الأمنية، ونتيجة لذلك برزت مطالب ومقترحات بضرورة فصل الكرك إداريًا عن نابلس وجعلها سنجقًا مستقلًا، وهو ما تعكسه الوثيقة بشكل واضح(BOA, Y..PRK.ML. 2/36, H. 1298).

لقد كان البعد الجغرافي بين الكرك ونابلس أحد الجوانب السلبية لهذا الارتباط الإداري، مما جعل عملية اتخاذ القرارات الإدارية وتنفيذها بطيئة وغير فعالة، فالمسافة بين الكرك ونابلس كانت تعني أن أوامر الإدارة كانت تصل متأخرة، كما أن الاحتياجات المحلية لم تكن تحظى بالاهتمام الكافي من المسؤولين في نابلس، الذين كانوا يركزون على مصالحهم القريبة، وقد أدى هذا إلى شعور سكان الكرك بالإهمال الإداري، حيث لم تكن القرارات المتخذة في نابلس تراعي دائمًا الخصوصيات المحلية للكرك، لا سيما في ما يتعلق بالعلاقة مع القبائل أو المشكلات الأمنية المتكررة(BOA, Y..PRK.ML.2/36, H. 1298).

كما أن هذا الارتباط أثّر على إدارة الموارد المالية، حيث كانت الضرائب المحصلة من الكرك تُرسل إلى نابلس، مما جعل الكرك تعاني من نقص في الموارد المالية اللازمة لتحسين الخدمات المحلية، إضافة إلى ذلك، فإن النظام الضريبي الذي فُرض من نابلس لم يكن متناسبًا مع طبيعة الاقتصاد المحلي في الكرك، حيث اعتمد السكان بشكل كبير على الزراعة وتربية الماشية، في حين أن النظام الضريبي المطبق كان أشبه بالنظام المطبق في المناطق الحضرية في نابلس، هذا التفاوت أدى إلى تزايد التهرب الضريبي، وأحيانًا إلى نزاعات بين السكان المحليين والسلطات العثمانية، التي كانت تحاول فرض سياسات مالية لا تتناسب مع واقع المنطقة .(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298). يشير ربط الضرائب المحصلة من الكرك بنابلس إلى تحدٍ مركزي يواجه إدارة المناطق التابعة للدولة العثمانية، حيث أدى تحويل الموارد بعيدًا عن المجتمع المحلي إلى نقص التمويل الضروري لتحسين الخدمات وتلبية احتياجات السكان. كما أن فرض نظام ضريبي مصمم للمناطق الحضرية على اقتصاد زراعي ورعوي أدى إلى صعوبة الامتثال المالي، وزيادة حالات التهرب الضريبي، وأحيانًا اندلاع نزاعات بين السكان والسلطات العثمانية.

ومن الناحية الأمنية، فإن ارتباط الكرك إداريًا بنابلس جعل إدارة الأمن في المنطقة ضعيفة وغير فعالة، فبحكم الطبيعة القبلية للكرك كانت المنطقة بحاجة إلى نهج أمني مختلف عن ذلك الذي كان يُتبع في نابلس، حيث كان يُنظر إلى القبائل باعتبارها مصدرًا مستمرًا للاضطرابات، غير أن السلطات في نابلس لم تكن تمتلك الأدوات الكافية للتعامل مع هذا الوضع، ولم تكن لديها القدرة على إرسال قوات كافية لضبط الأمن، مما جعل الكرك عرضة للاضطرابات المتكررة، سواء من القبائل أو من قوافل الحجاج التي كانت تمر عبر المنطقة وتتعرض أحيانًا لهجمات من قطّاع الطرق (BOA, Y..PRK.ML.2/36, H. 1298).

كل هذه المشكلات دفعت إلى ظهور مطالب بفصل الكرك إداريًا عن نابلس وجعلها سنجقًا مستقلًا، بحيث يكون لها إدارة خاصة تتولى شؤونها مباشرة دون الرجوع إلى نابلس، وتكشف هذه الوثيقة أن هذا المقترح كان مدفوعًا بالرغبة في تحسين الإدارة، وتعزيز قدرة الدولة العثمانية على فرض النظام في الكرك، فضلًا عن تحسين عمليات جباية الضرائب وتخصيص جزء أكبر منها لتطوير المنطقة نفسها بدلًا من إرسالها إلى نابلس.

ومع ذلك، فإن تنفيذ هذا المقترح لم يكن أمرًا سهلًا، إذ كانت هناك معارضة من قبل بعض المسؤولين العثمانيين الذين رأوا أن فصل الكرك عن نابلس قد يؤدي إلى زيادة العبء المالي على الدولة، خاصة في ظل محدودية الموارد، كما أن بعض زعماء القبائل لم يكونوا مؤيدين لهذا التغيير، لأنهم كانوا يستفيدون من ضعف الإدارة العثمانية في الكرك، ما سمح لهم بفرض نفوذهم على السكان المحليين واستغلال الوضع لصالحهم. .

وفي النهاية، لقد كشفت الوثيقة عن أن الارتباط الإداري مع نابلس شكل عبئًا على استقرار منطقة الكرك، مما دفع إلى مقترحات فصل لم تُنفذ. هذا الصراع التاريخي بين الخصوصية المحلية والإدارة المركزية يخلق سياقًا أساسيًا لفهم التحديات الحالية. ففي الوقت الراهن، لم يعد التحدي في تبعية منطقة لأخرى، بل في كيفية إدارة المركز لشؤونها عبر تعيين المسؤولين المناسبين. ومن هنا، تبرز دراسة حالة الكرك ومعان كمنظور تحليلي ضروري لفك تعقيدات هذه العملية الإدارية–السياسية المعاصرة.

التحديات الإدارية والسياسية في تعيين المسؤولين المحليين: دراسة حالة الكرك ومعان:

تعد التحديات الإدارية والسياسية في تعيين المسؤولين المحليين أحد العناصر الأساسية التي شكلت علاقة الدولة العثمانية بالقبائل في مناطق مثل الكرك ومعان، تلك التحديات كانت تتراوح بين الصراعات بين السلطة المركزية ونفوذ الزعامات العشائرية، وبين تأثير الألقاب والرتب على تعزيز سلطة الدولة العثمانية.

عندما عينت الدولة العثمانية مسؤولين محليين في مناطق مثل الكرك ومعان، كان على هؤلاء المسؤولين مواجهة تحدي التوازن بين سلطتهم الرسمية كموظفين عثمانيين ونفوذ زعماء العشائر الذين كانوا يشكلون حجر الزاوية في حياة المنطقة الاجتماعية والسياسية، ففي الوقت الذي كان فيه المسؤولون العثمانيون يمثلون السلطة المركزية في إسطنبول، فإن زعماء العشائر كانوا يمتلكون السلطة الفعلية على الأرض بفضل التقاليد القبلية وروابطهم الوثيقة مع السكان المحليين.

يظهر من الوثائق أن الدولة العثمانية غالبًا ما كانت تعتمد على تعيين موظفين محليين يعرفون التركيبة الاجتماعية والعشائرية بشكل جيد لتيسير عمليات التحصيل الضريبي وتنفيذ السياسات المتعلقة بالدولة العثمانية، ومع ذلك كانت قوة زعماء العشائر تحد من قدرة المسؤولين العثمانيين على فرض السيطرة الكاملة في المناطق القبلية، ما يعكس صعوبة الدولة العثمانية في تحقيق نفوذها الكامل(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

كانت الجدلية المرتبطة بالألقاب والرتب التي كان يمنحها العثمانيون للمسؤولين المحليين واحدة من القضايا المهمة في تعزيز سلطة الدولة العثمانية بين القبائل . فبينما كان الألقاب مثل "الباشا" يُعتبر من الألقاب الرفيعة التي تعكس السلطة والنفوذ، كان يُنظر إلى ألقاب أخرى مثل "الميرميران" على أنها أقل قوة وتأثيرًا في عين القبائل. هذه الألقاب والرتب كانت بمثابة أدوات رمزية لتعزيز سلطة الدولة العثمانية، لكن تأثيرها كان محدودًا في المناطق القبلية حيث كان زعماء العشائر يتحكمون بشكل كبير في القبول أو الرفض لهذا النوع من السلطة .(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298)

تعكس الألقاب العثمانية، مثل "الباشا" و"الميرميران"، محاولة الدولة تعزيز سلطتها الرمزية بين القبائل، لكنها اصطدمت بالواقع الاجتماعي المتجذر حيث كان للزعماء المحليين والنفوذ القبلي أهمية أكبر من أي لقب رسمي. هذا التباين بين القوة الرمزية والسلطة الفعلية أظهر محدودية فاعلية السياسات المركزية، وأكد أن نجاح أي إجراء إداري يعتمد على مواءمة الأوامر السلطانية مع العلاقات الشخصية والهياكل التقليدية للقبائل، وليس على الرموز الرسمية وحدها.

وقد شهدت العلاقة بين الدولة العثمانية والقبائل في منطقة الكرك ومعان توترًا مُزمنًا، نابعًا من التباين بين رغبة السلطة المركزية في إسطنبول في تعزيز سيطرتها، وسعي زعماء العشائر المحليين إلى الحفاظ على درجة من الاستقلال الذاتي وحماية أعرافهم التقليدية. وغالبًا ما تجلّى هذا التوتر في معارضة القبائل للقرارات الصادرة من المركز، خاصة تلك المتعلقة بفرض ضرائب باهظة أو تجنيد أبنائهم إجباريًا في صفوف الجيش العثماني. وكانت هذه الاحتكاكات تتصاعد عندما تفرض الإدارة العثمانية سياسات غير مرنة، لا تراعي الخصوصيات الاجتماعية والعرفية السائدة في المجتمعات القبلية، مما كان يُغذّي دورات متكررة من الرفض والمقاومة المحلية.

وقد كانت إحدى أبرز محاولات العثمانيين للتعامل مع هذه التوترات تتعلق بتعيين موظفين محليين من ذوي الخلفية القبلية لتمثيل السلطة العثمانية. وكان الهدف من ذلك هو تمكين المسؤولين العثمانيين من التعامل بشكل أفضل مع القيادات العشائرية وكسب ولائهم. رغم هذه المحاولات، إلا أن التوترات بين الدولة العثمانية والقيادات العشائرية كانت تتصاعد في بعض الأحيان بسبب المصالح المتعارضة في ما يتعلق بالسياسات الضريبية، والاحتكار الاقتصادي لبعض الموارد، والمطالب السياسية للعشائر (BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

على الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهتها الإدارة العثمانية في كسب ولاء الزعامات المحلية في الكرك ومعان، فإن بعض السياسات كانت قد حققت نجاحًا جزئيًا في هذا الصدد. ومن أبرز هذه السياسات كان السماح للزعماء المحليين بالحفاظ على قدر من الاستقلالية السياسية والاجتماعية داخل نطاق سلطاتهم، وهو ما ساعد في تهدئة بعض التوترات (BOA, Y..PRK.ML..2/36, H.1298).

كما أن تقديم الامتيازات مثل الإعفاءات الضريبية أو منح امتيازات تجارية كانت من الوسائل التي استخدمها العثمانيون لضمان التعاون مع القيادات المحلية. ومع ذلك، لم تكن هذه السياسات كافية دائمًا لتقليل التوترات بشكل كامل، حيث إن التنافس بين السلطة العثمانية وقيادات العشائر كان يستمر في التأثير على استقرار المنطقة (جريدة المقتبس، عدد 580 ، 21 محرم 1328هـ/23 كانون الثاني 1919م، ص1–2، جريدة المقتبس، عدد 561، 29 ذي الحجة 1329هـ/31 كانون الأول 1910م، ص2).

تظهر الوثائق العثمانية المتعلقة بالكرك ومعان أن التحديات الإدارية والسياسية في تعيين المسؤولين المحليين كانت معقدة للغاية، إذ كانت تتداخل عوامل السلطة المركزية مع النفوذ المحلي لزعماء العشائر. وقد كان للألقاب والرتب العثمانية دور رمزي في تعزيز السلطة، ولكنها لم تكن دائمًا كافية في تحقيق التعاون التام مع القبائل. وكانت التوترات بين الإدارة المركزية والقيادات العشائرية مستمرة، ورغم الجهود العثمانية، كانت العلاقة بين الطرفين غالبًا ما تشوبها الصراعات.

إن نجاح العثمانيين في كسب ولاء الزعامات المحلية كان محدودًا، وأحيانًا كان يتم على حساب فرض سياسات مرنة تأخذ في الاعتبار الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية للقبائل.(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

من جانب آخر، كان سنجق الكرك يعتمد على مصادر تمويل متعددة لدعم الإدارة المحلية وتغطية المصروفات. ومن بين هذه المصادر، كان هناك دور هام لصناديق الولايات الأخرى، مثل صندوق الشام، الذي كان يعد بمثابة شبكة دعم مالي للدولة العثمانية في المناطق المختلفة. في ظل قلة الموارد المحلية في الكرك، وكانت الحكومة العثمانية تعتمد على هذا الصندوق لتأمين أموال إضافية تغطي الأزمات المالية أو الفجوات الناتجة عن ضعف الإيرادات المحلية. هذا التنسيق بين الولايات العثمانية كان له دور كبير في ضمان استمرارية الأنشطة

الإداريـــة والعسكريـــة فـــي المنطقة دون توقـــف، ممـــا حـــافـظ علـــى استقـــرار الوضـــع المـــالـــي فـــي سـنجـــق الكـــرك(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

تظهر لنا الوثيقة العثمانية التنظيم المالي والإداري في مناطق معان والطفيلة والشوبك من خلال توزيع الرواتب والمخصصات بحسب المناصب، حيث يحصل كبار المسؤولين المدنيين مثل القائمقام ونائبه والمدير المالي على أعلى المبالغ، بينما تقل الرواتب تدريجيًا مع انخفاض الرتبة أو كون الشخص في وظيفة مساعدة أو تنفيذية، مثل كتاب الدعاوى أو الجنود العاديين. ويظهر من انتظام صرف الرواتب على مدار 12 شهرًا لبعض الموظفين مقابل صرف مبالغ لمرة واحدة أو أقل للبعض الآخر أن هناك تمييزًا بين الموظفين الدائمين والمؤقتين، وهو ما يعكس مرونة النظام المالي العثماني في التعامل مع طبيعة الوظائف المختلفة. كما تُظهر الوثيقة اهتمام الإدارة بالجانب البيروقراطي من خلال نفقات القرطاسية للقائمقامية والمديريات، مما يضمن توثيق المعاملات الحكومية وسير العمل بشكل منتظم.

كما تُبرز ايضا أولوية التمويل العسكري مقابل المدني، إذ تشير المخصصات الكبيرة إلى نفقات جماعية للجنود والضباط، بما يعكس أهمية الحفاظ على الأمن والسيطرة على مناطق حدودية استراتيجية. كما يظهر الاعتماد على موظفين محليين للتواصل مع العشائر مثل الحويطات وعربان بني عطية، وهو مؤشر على قدرة الإدارة العثمانية على دمج الوسطاء المحليين في تنفيذ القرارات المركزية. ويعكس إجمالي المبالغ المصروفة انتظام التمويل المركزي والقدرة على حشد الموارد لدعم كل من الإدارة المدنية والقوة العسكرية، بما يوضح التوازن بين السيطرة المركزية والمرونة المحلية في المناطق التابعة للدولة العثمانية للإمبراطورية.

أما فيما يتعلق بالإجراءات المالية التي اعتمدتها الدولة العثمانية لضمان التوازن بين الإيرادات والمصروفات في سنجق الكرك، فقد اتسمت هذه السياسات بالتركيز على وضع أسس مالية صارمة تهدف إلى موازنة الإنفاق مع الموارد المحدودة للمنطقة. في البداية، تم توجيه الجهود نحو تعزيز تحصيل الضرائب من القبائل المحلية، بما في ذلك فرض الضرائب على الأراضي الزراعية والأنشطة التجارية. غير أن الطبيعة الرحلية لبعض القبائل شكلت تحديًا كبيرًا أمام تحصيل هذه الضرائب نقدًا، ما دفع السلطات العثمانية إلى تبني سياسات بديلة، مثل(المقايضة) قبول المدفوعات بالسلع بدل النقود، الأمر الذي ساهم في تحقيق نوع من الاستقرار المالي المحلي. إلى جانب ذلك، كانت الإيرادات المحصلة تُستخدم لتمويل النفقات العسكرية وتقديم الدعم للمشاريع الأساسية، بما في ذلك بناء الطرق وتطوير البنية التحتية، وهو ما ساهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي وضمان قدرة الإدارة على ممارسة سلطتها بشكل فعال (BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

المسألة الأمنية والاجتماعية في الكرك في ظل الحكم العثماني:

تكشف الوثائق العثمانية عن جوانب هامة تتعلق بالقضايا الأمنية والاجتماعية التي واجهت الدولة في مناطق مثل الكرك ومعان خلال القرن التاسع عشرالميلادي. وتوضح هذه الوثائق التحديات الأمنية المرتبطة بمحاولة الدولة تأمين قوافل الحجاج المتجهة إلى الحجاز، إلى جانب التوترات الاجتماعية التي أدت أحيانًا إلى تعديات على السكان المحليين. وتعد حماية وتأمين الحجاج على طريق الحج بين بلاد الشام والحجاز أحد أبرز الاهتمامات الأمنية للدولة العثمانية، خاصة في المناطق الجنوبية التي كانت تشهد مرور القوافل السنوية، مما جعل هذه المناطق نقاطًا استراتيجية مهمة. ومع تزايد الصراعات المحلية، واجهت الإدارة العثمانية صعوبات كبيرة في الحفاظ على أمن الطريق وضمان سلامة الحجاج، ما يعكس طبيعة التعقيدات الأمنية والاجتماعية في المناطق التابعة للدولة العثمانية.

وتشير الوثيقة إلى الصعوبات التي واجهتها السلطات العثمانية في تأمين القوافل. إذ كانت هذه الصعوبات نتيجة لتهديدات مستمرة من قبائل محلية وعصابات. وقد توجهت هذه الهجمات ضد الحجاج بهدف نهب ممتلاكهم. وتعود أسباب هذه الهجمات إلى الضغط الاقتصادي والاجتماعي الذي عانت منه القبائل المحلية. بالإضافة إلى ذلك، ساهم ضعف الرقابة الأمنية في المناطق الجغرافية الوعرة في تفاقم هذه التحديات. ولمواجهة ذلك، حاولت الدولة العثمانية تعزيز الحماية عبر إرسال قوى عسكرية لمرافقة الحجاج. لكن هذه الإجراءات لم تكن كافية لمواجهة التهديدات المستمرة .(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298)، وذلك على ما يبدو لأن النهج الأمني المتبع لم يعالج الأسباب

الجذرية للمشكلة. كما أن محدودية الموارد العثمانية حالَت دون فعالية هذه الإجراءات. وأخيراً، أدى ذلك إلى خلق أزمة أمنية مستمرة في المنطقة وفق الوثيقة.

وكانت هذه التحديات الأمنية في حماية طرق المواصلات مجرد مظهر من مظاهر الضعف العام للسلطة المركزية، الذي ظهرت آثاره أيضًا في المجال الاجتماعي والديني. ففي هذا السياق، تناولت الوثيقة جانبًا اجتماعيًا حساسًا، يتمثل في قضايا التعديات على السكان المسيحيين في مدينة الكرك ، وذلك في قصبتي السلط والكرك، وفي بعض القرى التابعة لهما، حيث سكن بعضهم في حارات وقرى خاصة بهم (سجل شرعي السلط (3)، ح1، 5/ج/1327هـ/1889م: 121، وسجل شرعي الكرك (1)، ح2، 6/ر/1333هـ/1914م: 72).

واجه مسيحيو الكرك في بعض الأحيان مشكلات اجتماعية وأمنية نتيجة للتوترات بين الطوائف المختلفة. وقد تنامت مشاعر العداء والتوتر بين المجتمعات المحلية، خاصة في ظل سياسات الحكومة العثمانية التي تجاهلت هذه القضايا في أحيان كثيرة. وقد أدى ذلك التجاهل إلى تعميق الانقسامات الطائفية والعرقية.وفي بعض الحالات، تصاعدت هذه التوترات لتتحول إلى اعتداءات على الممتلكات، أو إلى فرض قيود اجتماعية واقتصادية على الأقليات المسيحية. وقد انعكس ذلك سلبًا على حياة السكان في المدينة بشكل عام (BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298) .

على الرغم من محاولات العثمانيين لبسط سيطرتهم على المنطقة، إلا أن بعض المسيحيين في الكرك بدأ يطالب بالحماية الأجنبية بسبب تصاعد التوترات الأمنية. هذا الطلب لم يكن مقتصرًا على المسيحيين في الكرك فحسب، بل كان يعكس أيضًا حالة من عدم الثقة تجاه قدرة الدولة العثمانية على ضمان الأمن والحماية لهم. وقد أدت هذه المحاولة من قبل المسيحيين إلى فتح باب التدخل الأجنبي في الشؤون العثمانية، وهو ما كان يشكل تهديدًا مباشرًا للاستقلال السياسي للسلطنة. (BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298)

تسبب هذا الوضع في ارتباك لدى السلطات العثمانية، حيث أن تدخلاً أجنبيًا كان سيؤثر سلبًا على هيبة الدولة العثمانية في المنطقة ويعرض سيادتها للخطر. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا النوع من الحماية كان يمكن أن يؤدي إلى تكريس انقسامات طائفية ودينية داخل المجتمع العثماني نفسه، مما يهدد استقرار المنطقة بشكل أكبر(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298)).

ختامًا، تكشف السجلات العثمانية عن تعقيدات الإدارة المحلية وعلاقة الدولة بالقبائل في منطقتي الكرك ومعان خلال القرن التاسع عشر. فلم تكن القضية مجرد مسألة أمنية تتعلق بتأمين طريق الحج فحسب، بل كانت جزءاً من تحدٍ أوسع يتمثل في محاولة الدولة دمج هذه المناطق الحدودية في الهيكل الإداري والمالي المركزي. وقد واجهت السلطات العثمانية مقاومةً قبليةً واضحةً ضد سياساتها الضريبية والتعيينات الإدارية الجديدة، مما عرقل جهودها لتوحيد النظام الحاكم في جنوب بلاد الشام. كما يظهر في الوثائق أن الجغرافيا الوعرة والبُعد عن المراكز الحضرية الرئيسية قد مثّلا تحدياً إضافياً أعاق الاستجابة السريعة للأزمات، سواءً تلك المتعلقة بأمن الحجاج أو بإدارة الصراعات الاجتماعية المحلية. وهكذا، تجسد هذه الوثائق صورةً حيةً للتفاعل –وغالباً التصادم– بين آليات الحكم العثماني المركزي والواقع القبلي المستقل في الأطراف الجنوبية للدولة.

الأمن والعلاقة مع البدو: أثر القبائل على استقرار المنطقة والعلاقة مع الدولة العثمانية

كان المجتمع في الكرك يتألف بشكل رئيس من العشائر، التي شكلت الركيزة الأساسية للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المنطقة. كانت العشائر تمثل وحدة المجتمع المحورية، حيث بنيت حولها العلاقات الاجتماعية والتنظيمات اليومية. تألفت كل عشيرة من عدة عائلات تربطها صلات الدم والقرابة، وكان لكل عشيرة شيخ يتولى قيادتها، ويمثل مصالحها في النزاعات، سواء مع السلطات العثمانية أو مع القبائل الأخرى (ساري، 1985، ص100).

ضمّت الكرك عددًا من العشائر البارزة، التي لعبت أدوارًا محورية في إدارة شؤون المدينة والسيطرة على مواردها. من بين هذه العشائر، برزت قبائل مثل "العمرو"، و"الحمايدة"، و"الحباشنة"، و"المجالي"، و"الطراونة"،وغيرها من العشائر التي تمتعت بنفوذ واسع على الأراضي الزراعية، وطرق التجارة، والمراعي. وقد أدى هذا التقسيم العشائري إلى نشوء توازن دقيق في المنطقة، حيث كانت كل عشيرة تسعى للحفاظ على مكانتها وسلطتها ضمن النسيج الاجتماعي والاقتصادي للكرك (مراد، 1978، ص67). كما أن التطور التجاري والاقتصادي في المدن الكبرى مثل دمشق وبيروت أثر بشكل غير مباشر على الحياة الاقتصادية في الكرك، حيث أصبحت طرق التجارة تمر من خلالها. هذا ساعد في تعزيز وضع بعض العشائر مثل المجالي والطراونة الذين استغلوا هذه الفرص لتوسيع نفوذهم (ساري، 1985، ص70).

تعد القبائل البدوية في مناطق مثل الكرك ومعان قوة مؤثرة في الأمن والاستقرار المحلي. هذه القبائل كانت تعتمد على أسلوب حياة يعتمد على التنقل والترحال، مما يمنحها مرونة كبيرة في التفاعل مع البيئة السياسية والاجتماعية المحيطة بها. ومع ذلك، كان للقبائل دور مزدوج في المنطقة: من جهة، كانت تشكل درعًا واقيًا في مواجهة التهديدات الخارجية، خاصة في تأمين طرق التجارة أو حماية الحجاج المتجهين إلى مكة المكرمة. ومن جهة أخرى، كانت القبائل تشكل مصدرًا للاضطرابات بسبب نزاعاتها الداخلية، وأحيانًا اعتراضاتها على السياسات المركزية التي كانت تفرضها الدولة العثمانية(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

تُبرز الوثيقة الدور المحوري للقبائل البدوية في التأثير على استقرار المنطقة، سواء من خلال قوتها العسكرية أو نسيجها الاجتماعي. ففي حال تعاونها مع السلطة العثمانية، ساهمت هذه القبائل بشكل فعال في حفظ الأمن والنظام. في المقابل، أدت الخلافات القبلية الداخلية أو رفض بعض القبائل للتعليمات والقرارات العثمانية إلى نشوب فوضى وصراعات أضعفت استقرار المنطقة .(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298)

استخدمت السلطة العثمانية عدة استراتيجيات للسيطرة على قبائل الكرك وضمان الأمن والإستقرار. كانت هذه الاستراتيجيات مزيجاً من القوة العسكرية والسياسات الإدارية والدبلوماسية التي تهدف إلى تقويض نفوذ الشيوخ والزعماء المحليين وتعزيز سيطرة الدولة. كانت الضرائب والمصادرات أحد الأدوات التي استخدمتها السلطات العثمانية للضغط على العشائر. فبعد قمع التمردات، فرضت الحكومة العثمانية ضرائب ثقيلة على العشائر التي شاركت في المقاومة وصادرت أراضيهم وأملاكهم في بعض الأحيان. وكان الهدف تقليل قدرتهم على التمويل والتسليح، وإجبارهم على الاعتماد على السلطات العثمانية اقتصادياً (ساري، 1985، ص102).

كما سعت الدولة العثمانية إلى ترسيخ الاستقرار الأمني والاجتماعي في المناطق الريفية، فاتّبعت إجراءات إدارية وأمنية صارمة، من بينها إجبار شيوخ القبائل على توقيع عهود ومواثيق يُلزمون فيها أنفسهم بمنع أفراد قبائلهم من الاعتداء على الأرياف والفلاحين، في محاولة للحد من أعمال النهب والتعديات، وضمان حماية المناطق الزراعية، وتعزيز هيبة الدولة ونفوذها في الأطراف. (BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298)

كما توضح الوثيقة أن الحكومة العثمانية كانت في بعض الأحيان تعتمد على تحالفات مع بعض رؤساء القبائل، معتبرة إياهم وكلاء للسلطة في مناطقهم. حيث كان يتم تعيين بعض شيوخ العشائر في مناصب رسمية، أو منحهم امتيازات مثل الإعفاءات الضريبية، مقابل تعاونهم في حفظ النظام وجمع الضرائب. وفي المقابل، كان الشيوخ يستخدمون هذا النفوذ لتعزيز مكانتهم وسلطتهم بين أفراد عشائرهم. (BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298)

ورغم هذا التحالف الظاهر، كانت الدولة العثمانية تجد نفسها في مواجهة تحديات مستمرة في فرض سلطتها على القبائل التي كانت تتصرف في كثير من الأحيان بشكل مستقل، وقد تصل في بعض الأحيان إلى مواقف عدائية ضد السلطة المركزية، سواء في صورة رفض دفع الضرائب أو في حالة المقاومة العسكرية للقرارات الحكومية، حيث كانت قبائل الكرك تميل أحياناً للتحصن في القلاع القديمة أو في المناطق الجبلية لمقاومة الحملات العثمانية التي كانت تهدف لفرض النظام. مثلاً، في أواخر القرن التاسع عشر حدثت مواجهات بين العشائر

والقوات العثمانية التي حاولت فرض سيطرتها على الطرق التجارية والمناطق الزراعية المهمة في الكرك. إذ كان التحالف بين العشائر المحلية أحد العوامل الرئيسة في تصديهم لهذه الحملات(الطراونة، 1993).

ونلاحظ أن الدولة العثمانية ، لجأت إلى سياسة استيعابية تمنح من خلالها زعماء القبائل امتيازات وحقوقًا محددة. وتجلى ذلك في تفويض شيوخ العشائر بجمع الضرائب من أفراد قبائلهم، وهو ما جعلهم وسطاء بين السلطة المركزية والمجتمع المحلي. كما خصصت الدولة رواتب شهرية للشيوخ وكبار الأعيان، ووفرت لهم كُتّابًا (مُسجّلين) لإدارة شؤونهم، وعينت "أمير العربان" الذي كان يشرف على شؤون العشائر بمساعدة مجموعة من الجنود لتحصيل الضرائب النقدية والعينية المفروضة على السكان والمواشي. ومن أبرز من شغلوا هذه الأدوار شيوخ مشايخ بني حميدة والحويطات والعدوان (خريسات، 2018، ص75–76). ويمكن القول إن الهدف الاستراتيجي للدولة العثمانية من وراء هذه السياسة كان تهدئة الأوضاع وتقليل الاحتكاك المباشر مع القبائل، حيث كان التعامل مع الزعماء المحليين المألوفين لدى الناس أقل إثارة للقلق من التفاعل مع موظفين حكوميين غرباء عن البيئة القبلية.

وتُظهر الوثائق أن القبائل البدوية في مناطق الكرك ومعان شكلت قوة محورية في استقرار المنطقة، حيث كان لها تأثير مباشر على الأمن والنسيج الاجتماعي. ورغم سعي الدولة العثمانية للحفاظ على علاقات متوازنة مع هذه القبائل، فإن التوترات المستمرة الناتجة عن الصراعات على النفوذ والسلطة كانت تشكل عقبة رئيسة أمام فرض السلطة المركزية. وتعكس هذه العلاقة التفاعلية الدور الحاسم للقبائل في ضمان استقرار الأطراف الحدودية، وفي الوقت ذاته تحديات الدولة العثمانية في إدارة مناطق ذات طبيعة جغرافية واجتماعية معقدة. كما يتضح أن البعد الاجتماعي والقبلي كان عاملًا محددًا لطبيعة العلاقة بين الدولة وسكان الكرك ومعان؛ فالقبائل لم تكن مجرد وحدات اجتماعية، بل كانت قوى سياسية مؤثرة أجبرت السلطات العثمانية على تبني سياسات مزدوجة تمزج بين القمع والتفاوض، ما أسهم في استمرار حالة التوتر وعدم الاستقرار في هذه المناطق التابعة للدولة العثمانية من الدولة .

الضرائب وتحصيل الأموال في سياق العلاقات العثمانية–القبلية: التحديات والسياسات

كانت الضرائب واحدة من أبعاد العلاقة المعقدة بين الدولة العثمانية والقبائل في المناطق المختلفة، لا سيما في مناطق مثل الكرك ومعان. فقد واجهت الدولة العثمانية تحديات جسيمة في تحصيل أموال الميري من القبائل الرحّل، وهو ما أثر بشكل مباشر على استقرار مالية الدولة. هذا الواقع دفع السلطات العثمانية إلى تبني سياسات مبتكرة ومؤقتة لتحصيل الضرائب، وهو ما انعكس على علاقاتها مع القبائل وأدى إلى تحولات في الأساليب الإدارية والسياسية.

تتطرق الوثيقة بشكل مفصل إلى السياسات المالية في مناطق الكرك ومعان، وتحديدًا مقارنة بين النظام الضريبي في فترة الحكم المصري والعثماني، مع تسليط الضوء على الاختلالات المالية والإدارية في تحصيل الإيرادات.

أما في الحكم المصري 1833–1840، تميزت منطقة الكرك ومعان بارتفاع مستويات الضرائب التي فرضتها السلطات المصرية على السكان المحليين. كانت هذه الضرائب ثقيلة على القبائل في المنطقة، مما دفع بعض من هؤلاء السكان إلى مقاومة هذه السياسات، وهو ما أشار إليه العديد من المؤرخين في سياق التوترات المستمرة مع السلطات. كانت الضريبة المفروضة تتنوع بين الضرائب الزراعية والجزية التي فرضت على الرعايا غير المسلمين، إلى جانب ضرائب أخرى تتعلق بالأنشطة التجارية والموارد الطبيعية. تميز النظام المصري بتركيزه على تحصيل الإيرادات بشكل صارم، وأدى هذا إلى وقوع العديد من الاختلالات الإدارية والمالية، حيث كان هناك نقص في الكفاءة لدى الموظفين المكلفين بتجميع الضرائب. الأمر الذي أدى إلى انتشار الفساد وتعقيدات في نظام التحصيل، مما أثر سلبًا على سكان المناطق التابعة للدولة العثمانية مثل الكرك ومعان (BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

أما في ظل الحكم العثماني، فكان النظام الضريبي يتسم ببعض المرونة مقارنة بالحكم المصري. فرضت الدولة العثمانية نظامًا ضريبيًا أقل تعقيدًا، ولكنه كان في ذات الوقت يحمل عبئًا على السكان. كان يتمثل في العديد من الضرائب التي فرضتها الدولة العثمانية على الأراضي والمحاصيل الزراعية، مثل ضريبة العشور، التي كانت تُحصل بشكل دوري من الفلاحين والمزارعين في المناطق المختلفة، بما فيها الكرك ومعان. كما كانت هناك ضرائب عسكرية، حيث كان على القبائل توفير الجنود أو دفع الأموال لتغطية تكاليف الجيش العثماني(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298)

يعكس الجدول التالي توزيع الإيرادات الضريبية لمناطق مختلفة (قضاء الكرك، قضاء معان، ناحية تبوك)، ويظهر أن الجزء الأكبر من الدخل العام يأتي من رسوم الأغنام وضريبة الويركو، التي تُفرض على كل زوج من الأغنام، مما يشير إلى اعتماد اقتصادي كبير على الثروة الحيوانية في هذه المناطق. على سبيل المثال، بلغت إيرادات رسوم الأغنام في قضاء الكرك وحده 1,122,000قرش، أي ما يعادل أكثر من نصف إجمالي الإيرادات في القضاء، بينما يظهر أن ناحية تبوك تعتمد بشكل شبه حصري على رسوم الأغنام دون إيرادات متفرقة أو خانات أخرى تُذكر. كما يبيّن الجدول فروقًا في عدد النفوس والأغنام، حيث يتضح أن قضاء الكرك هو الأكثر كثافة سكانية ويمتلك أكبر عدد من الأغنام، ما ينعكس في حجم إيراداته المرتفعة مقارنة بباقي المناطق. ويُلاحظ أيضًا أن هناك حصصًا محددة تُسجل ضمن "النصيب" أو "الحصة"، مما يدل على تقاسم هذه الإيرادات بين الدولة أو الإدارات المحلية وأطراف أخرى (ربما الوجهاء أو القائمين على الجباية). يوضح الجدول أيضًا أن هناك واردات متفرقة وخانات (مثل خانات المبيت أو الأسواق) تسهم جزئيًا في الإيرادات، وإن كانت بنسب أقل، مما يبرهن على تنوع الموارد المالية وإن كانت الأغنام تبقى في المقدمة ، ما يعكس طبيعة الاقتصاد المحلي القائم على الثروة الحيوانية ودوره في دعم استقرار الإدارة العثمانية في هذه المناطق التابعة للدولة العثمانية (BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298)

جدول (1): الرسوم والضرائب المفروضه على قضاء الكرك ، ومعان وناحية تبوك عام 1880

أسماء القرى والقصبات	نفوس	خان	عدد الأغنام	الحصة أو النصيب	رسوم الأغنام (قرش)	جفت زوج	الحصة أو النصيب	ضريبة الويركو (قرش)	رسوم على كل زوج من الأغنام (قرش)	واردات متفرقة (قرش)	إجمالي (قرش)
قضاء الكرك	7720	2420	155500	3	466500	2185	300	655500	1122000	215000	1337000
قضاء معان	7840	2665	108500	3	32500	1105	300	331500	657000	34000	691000
ناحية تبوك	3060	1040	35000	3	105000	20	300	6000	111000	0	111000
	18260	6125	299000	0	604000	3310	0	993000	1890000	249000	2139000

كان تحصيل الضرائب أيضًا من القبائل الرحّل في مناطق مثل الكرك ومعان يمثل تحديًا كبيرًا بالنسبة للدولة العثمانية، وذلك بسبب التنقل المستمر لهذه القبائل وعدم استقرارها في مكان واحد. عادة ما كان يتم تحصيل أموال الميري، وهي الضرائب المستحقة على الأراضي والممتلكات، عن طريق فرضها على القبائل التي كانت تعتمد على حياة التنقل من مكان لآخر. ومع ذلك، فإن هذه الطريقة كانت تعاني من صعوبة في التطبيق على القبائل الرحّل، الذين لا يمتلكون أراضي ثابتة يمكن الرجوع إليها لتحصيل الضرائب. هذا الأمر أثر سلبًا على مالية

الدولة العثمانية، حيث كـــان مــن الصعب تحديد مقدار الضرائب التي يجب تحصيلها مــن كل قبيلة. إضافة إلى ذلك، كانت بعض القبائل تستخدم هـــذه الظروف للتملص مـــن دفع الضرائب، وهـــو مـــا تسبب فـــي خسائر مالية كبيرة علـــى المدى الطويل .(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298)

في سياق تحصيل الضرائب، كانت هناك ظاهرة ملحوظة تتمثل في هروب بعض دافعي الضرائب من سنجقي القدس والبلقاء إلى مناطق الكرك ومعان. من الناحية المالية، كانت ظاهرة هروب بعض دافعي الضرائب من سنجقي القدس والبلقاء إلى مناطق الكرك ومعان تمثل خسارة ملموسة للدولة العثمانية في تحصيل الإيرادات. فقد أدى هذا النزوح الضريبي إلى تقلص الموارد المالية في المناطق الأصلية، نتيجة الضغط الضريبي الشديد الذي كان يواجهه الفلاحون والمزارعون، والذين غالبًا ما كانوا يعانون من الفقر بسبب كثافة الضرائب المفروضة. وعليه، فقد اضطرّت الإدارة العثمانية إلى التعامل مع فجوات مالية إضافية، مما أثر على قدرتها علـــى تمويل النفقات الإدارية والعسكرية فـــي تلك المناطق، وبرزت الحاجـــة إلى اعتماد سياسات مرنة للتعامل مـــع تحصيل الضرائب والحفـــاظ علـــى الاستقرار المالي .(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298)

في مواجهة هذه الظاهرة، اتبعت الدولة العثمانية سياسات عدة لإعادة الهاربين إلى مناطقهم الأصلية وإجبارهم على دفع الضرائب. من بين هذه السياسات، كانت هناك محاولات لتسوية أوضاعهم القانونية من خلال إعادة تسليمهم إلى السلطات المحلية، مع فرض غرامات مالية إضافية عليهم. كما كانت السلطات العثمانية أحيانًا توظف بعض المشايخ أو وجهاء القبائل في هذه المناطق للضغط على الهاربين وإقناعهم بالعودة وتسديد ما عليهم من ضرائب. كما أرسلت الدولة العثمانية الحملات العسكرية لإجبار العشائر على دفع الضرائب المستحقة عليهم (ساري، 1985، ص132).

نظرًا لصعوبة تحصيل الضرائب نقدًا في بعض الحالات، لجأت الدولة العثمانية إلى آليات بديلة لتحصيل الأموال، من أبرزها السماح بدفع الضرائب عبر السلع بدلاً من النقود. هذا الخيار كان بمثابة حل لتخفيف الأعباء المالية عن بعض القبائل والمناطق التي كانت تعاني من نقص السيولة النقدية. على سبيل المثال، سمحت الدولة للقبائل في الكرك ومعان بدفع الضرائب باستخدام سلع محلية مثل الحيوانات أو الحبوب أو المنتجات الزراعية الأخرى. لكن على الرغم من أن هذه الطريقة ساعدت في تقليل التوترات المالية، فإنها لم تكن خالية من الآثار السلبية. إذ ساهمت في تدهور الاقتصاد المحلي بسبب تراكم السلع التي كانت تفتقر إلى قيمتها السوقية في بعض الأحيان، مما أثر على حركة التجارة المحلية والعلاقات الاقتصادية بين القبائل والمناطق المجاورة(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

كان لتطبيق هذه السياسات تأثير مزدوج على العلاقة بين الدولة العثمانية والقبائل. من جهة، ساعدت سياسات تخفيف الأعباء الضريبية، مثل السماح بالدفع بالسلع، في تقليل بعض التوترات الاقتصادية بين الطرفين، مما ساعد في تحسين الاستقرار النسبي في بعض المناطق. إلا أن هذه السياسات، على الرغم من فعاليتها في بعض الحالات، فإنها لم تكن كافية لتقليل التوترات السياسية والاجتماعية بين الدولة والقبائل.

من جهة أخرى، أسفرت بعض السياسات القسرية، مثل فرض الغرامات على الهاربين وإجبارهم على العودة، عن نتائج سلبية على هذه العلاقة. إذ شعرت بعض القبائل بالقسوة والإجحاف، مما زاد من حدة الصراع وعزز مشاعر التمرد والاغتراب عن السلطة المركزية. علاوة على ذلك، اعتُبرت هذه السياسات شكلاً من أشكال الاستغلال المالي وعدم العدالة، مما أضاف أبعادًا جديدة للتوترات القائمة بالفعل بسبب التوزيع غير المتوازن للموارد والصلاحيات. تعكس هذه التجربة تعقيد تحصيل الضرائب في المناطق القبلية العثمانية، حيث أدت محاولات الإدارة لتحقيق التوازن بين الإيرادات وحماية الاقتصاد المحلي غالبًا إلى نشوء توترات إضافية، مؤكدّة أن التحدي الأساسي تمثل في إيجاد آلية مالية مرنة تحقق مصالح الدولة دون الإضرار بالاستقرار الاجتماعي والاقتصادي المحلي(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298) .

كما واجهت قبائل الكرك في بعض الفترات صراعات متقطعة مع السلطات العثمانية، نتيجة فرض الضرائب والإجراءات الإدارية التي اعتبرتها بعض القبائل تدخلاً في استقلالها التقليدي. وقد تباينت أشكال المقاومة، فشملت الامتناع عن دفع الضرائب، ورفض التجنيد الإجباري، والاحتجاجات القبلية التي تطورت أحيانًا إلى مواجهات مسلحة ومن أبرز هذه الحركات حركة الشوبك عام 1895، وثورة الكرك عام 1910.

في مواجهة هذه التحديات، اتخذت الدولة العثمانية إستراتيجيات متعددة تتراوح بين القوة والاستيعاب. فبينما لجأت في حالات إلى استخدام القوة العسكرية لقمع الاضطرابات وإعادة فرض السيطرة، اعتمدت في أُخرى سياسة استيعابية تهدف إلى كسب ولاء زعماء العشائر من خلال منحهم امتيازات وإشراكهم في الإدارة المحلية. كما حاولت تخفيف حدة الرفض عبر سياسات ضريبية تدريجية وتقديم حوافز اقتصادية، مثل توزيع الأراضي الزراعية وتسهيل حركة التجارة للقوافل المارّة عبر المنطقة (BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

ورغم الجهود الإدارية والمالية التي بذلتها الدولة العثمانية في سنجق الكرك ومعان، فإن العلاقة بين السلطات المحلية والمجتمع القبلي بقيت تتسم بالتوتر في فترات متعددة. فقد نظرت بعض العشائر إلى الضرائب المفروضة عليها كعبء اقتصادي ثقيل، خاصة في سنوات الجفاف أو الأزمات الاقتصادية، مما دفعها أحيانًا إلى رفض الامتثال للمطالب المالية أو حتى التحول إلى المقاومة المسلحة، كما حدث في الكرك خلال العقود الأخيرة من الحكم العثماني، حيث شنت القبائل هجمات على المسؤولين الحكوميين أو نقاط الجمارك احتجاجًا على سياسات الدولة .(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

تكشف هذه الصراعات عن طبيعة العلاقة المعقدة بين العثمانيين وقبائل الكرك؛ إذ سعت الدولة إلى تعزيز سلطتها المركزية من خلال فرض القوانين والضرائب، بينما تمسكت القبائل بنمط حياتها التقليدي، ما جعل المنطقة مسرحًا لمواجهات متكررة. ورغم فترات التهدئة التي أعقبت بعض التفاهمات بين الطرفين، إلا أن جذور التوتر ظلت قائمة حتى أواخر العهد العثماني، حيث بلغت ذروتها في أحداث كثورة الكرك عام 1910، التي مثلت إحدى أبرز مظاهر الرفض الشعبي للسياسات العثمانية.

غير أن هذه التوترات لا تُخفي حقيقة أن السياسات المالية والإدارية العثمانية في المنطقة كانت تمثل مزيجًا مرنًا من التكيف مع الواقع المحلي والجهود المركزية لتعزيز السيطرة وإرساء الاستقرار. فقد اعتمدت الدولة على نظام رواتب ومخصصات منظم، وتحصيل ضرائب مرن، واستخدام موظفين محليين، وتوظيف ألقاب شرفية كأدوات رمزية للسيطرة. وعلى الرغم من التحديات مثل نقص الموارد المالية ووجود حالات من الفساد المحلي التي أثرت أحيانًا على فاعلية النظام المالي (BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298)، إلا أن التنسيق بين الولايات وصناديق الدفع المختلفة ساهم في تحقيق استقرار مالي نسبي، خاصة عند مقارنة الوضع بحالات الفوضى الاقتصادية في مناطق عثمانية أخرى.

ختامًا، يمكن القول إن الإدارة العثمانية استطاعت، عبر سياساتها المالية والإدارية في سنجق الكرك ومعان، أن تحقق توازنًا نسبيًا بين الإيرادات والمصروفات، وتضمن استمرارية العمل الحكومي والعسكري. وهذا يعكس قدرة الدولة على الجمع بين المرونة المحلية والتوجيه المركزي، في محاولة منها للحفاظ على استقرار المناطق التابعة لها، رغم استمرار التحديات البنيوية والاجتماعية.

السياسات العثمانية للإصلاح: مقترحات لحل المشاكل الإدارية والمالية في الكرك ومعان

شهدت المناطق التابعة للدولة العثمانية من الدولة العثمانية، مثل الكرك ومعان، تحديات إدارية ومالية معقدة جعلت من الصعب على الحكومة العثمانية فرض سلطتها بشكل فعال. وتوضح الوثيقة أن الدولة كانت مدركة لحجم هذه المشكلات، وسعت إلى تنفيذ مجموعة من الإصلاحات التي استهدفت تحسين أداء الإدارة المحلية وتعزيز الإيرادات المالية. ومع ذلك، فإن هذه الإصلاحات واجهت عقبات كثيرة، بعضها نابع من طبيعة المنطقة القبلية، والبعض الآخر مرتبط بمحدودية الموارد المالية والإدارية للدولة العثمانية في أواخر عهدها.

على الصعيد الإداري، سعت الحكومة العثمانية إلى إعادة تنظيم الهيكل الإداري في الكرك ومعان. تمحورت هذه الجهود حول تعيين مسؤولين يتمتعون بالكفاءة والقدرة على فرض النظام. إلا أن الوثيقة تشير إلى أن هؤلاء المسؤولين لم يكونوا دائمًا قادرين على أداء مهامهم بفعالية. وكان السبب الرئيس في ذلك يعود إلى ضعف الدعم اللوجستي من جهة، وتأخر دفع رواتبهم من جهة أخرى. وقد أدى هذا العجز العملي إلى تراجع نفوذ الإدارة العثمانية بشكل ملحوظ في هذه المناطق النائية. وسعيًا لتعزيز سلطتها، حاولت الدولة أيضًا فرض رقابة مركزية أكثر صرامة. فأرسلت مفتشين لمتابعة تنفيذ القوانين وتقييم أداء المسؤولين المحليين. ومع ذلك، اصطدمت هذه الجهود بمعارضة عنيفة من القبائل المحلية، التي كانت ترى في مثل هذه التدخلات تهديدًا صريحًا لاستقلاليتها التقليديَّة ونفوذها المحلي. أما على الجانب المالي، فلم تكن محاولات الدولة لتحسين آليات دفع الرواتب كافية لضمان استقرار الإدارات المحلية. وكان العائق الرئيس يتمثل في الأزمة المالية المزمنة التي كانت تمر بها الدولة العثمانية، والتي منعتها من تخصيص الموارد الكافية لسداد مستحقات الموظفين بشكل منتظم ومستقر.(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

أما من الناحية المالية، فإن الوثيقة تسلط الضوء على الاختلالات في تحصيل الضرائب كما أسلفنا، حيث كانت الدولة العثمانية تواجه صعوبة في جباية الأموال من السكان، إما بسبب تهرب بعض الفئات القبلية من الدفع، أو بسبب اعتماد العثمانيين على وسطاء محليين لجمع الضرائب، وهو ما كان يؤدي إلى الفساد وسوء الإدارة. ومقارنة بالنظام الضريبي الذي فرضه الحكم المصري خلال فترة محمد علي باشا، فإن النظام العثماني بدا أقل كفاءة في ضمان تحصيل العائدات المالية بشكل منتظم. لذلك، حاولت الدولة معالجة هذا الخلل عبر إصلاح النظام الضريبي، من خلال توحيد الضرائب المفروضة والحد من الامتيازات الممنوحة لبعض الفئات القبلية، لكن هذه السياسات واجهت مقاومة كبيرة من السكان المحليين الذين اعتادوا على نظام أقل مركزية. كما أن الدولة العثمانية أدركت أن تحسين الوضع المالي لا يمكن أن يتحقق عبر الضرائب فقط، فحاولت دعم الأنشطة الاقتصادية في المنطقة من خلال تحسين الطرق التي تربط الكرك ومعان بالمناطق المجاورة، بهدف تشجيع التجارة وزيادة العائدات المالية (BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

على الرغم من هذه الجهود، فإن الإصلاحات العثمانية في الكرك ومعان لم تحقق النجاح المرجو، حيث ظلت التحديات السياسية والاجتماعية تعرقل تطبيقها. وقد كانت المقاومة القبلية أحد العوامل الرئيسة التي أعاقت هذه الإصلاحات، حيث رفضت العديد من القبائل الخضوع للسياسات العثمانية، سواء في ما يتعلق بالإدارة أو الضرائب. كما أن ضعف الإمكانيات المالية للدولة العثمانية جعل من الصعب عليها تنفيذ مشاريعها الإصلاحية بكفاءة، خاصة مع تصاعد الأزمات الاقتصادية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين الميلاديين. إلى جانب ذلك، فإن البيروقراطية العثمانية المعقدة أدت إلى بطء تنفيذ الإصلاحات، حيث كانت الأوامر القادمة من إسطنبول تستغرق وقتًا طويلاً للوصول إلى المسؤولين المحليين، مما جعل الاستجابة للتحديات في الكرك ومعان غير فعالة في كثير من الأحيان .(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298)

بناءً على ما تكشفه الوثيقة، يمكن القول أن الدولة العثمانية بذلت جهودًا حثيثة لإصلاح الأوضاع الإدارية والمالية في المناطق التابعة للدولة العثمانية كالكرك ومعان، لكنها واجهت صعوبات جعلت هذه الإصلاحات محدودة التأثير. حيث كانت العلاقة المتوترة بين الدولة والقبائل، إلى جانب الأزمات المالية المستمرة، من أهم العوامل التي أعاقت تحقيق إصلاحات فعالة ومستدامة. وهكذا، بقيت الكرك ومعان مناطق تعاني من ضعف الإدارة والاضطرابات المالية حتى أواخر العهد العثماني، مما ساهم في استمرار حالة عدم الاستقرار التي ميزت هذه المناطق خلال تلك الفترة(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298)

التعليم الرسمي العثماني في المناطق القبلية وفق الوثيقة

اهتمت الدولة العثمانية بالتعليم في الكرك خاصة وبلاد الشام عامة، ففي عام 1869 صدر قانون نظام المعارف "معارف عمومية نظامنامەسی" الذي ألزم إلحاق من هم في سن التعليم بالمدارس، وأنشأ نظامًا لتسجيل الطلبة وفرض غرامات على المتخلفين (نعمة الله، نوفل (مترجم)، 1883م، مج ،2 ص،156). واستُقبل هذا القانون بردود فعل متباينة بين من رأوه فرصة للاندماج في الدولة الحديثة ومن اعتبروه تدخلاً في الشؤون التقليدية وعبئًا اقتصاديًا.

وقد ترجمت الدولة هذه السياسة التعليمية عمليًا في منطقة الكرك من خلال إنشاء مدارس "الرشدية" كجزء من جهودها لتحديث الإدارة ودمج المناطق القبلية، كما تُظهر وثيقة الأرشيف العثماني (BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298) وكان من أبرز هذه المدارس المدرسة الرشدية الوحيدة في الكرك، التي تأسست عام 1897 في قلب القصبة بفضل تبرعات أهالي المنطقة البالغة ثمانية آلاف ليرة عثمانية، وعملت بنظامي النهار والليل خلال ولاية المتصرف رشيد باشا، مما يجسد التفاعل المحلي مع سياسة التعليم العثمانية رغم التحديات التي واجهت تطبيقها على الأرض. (جريدة البشير ، بيروت ، عدد(1649)، 6 أيار 1904، ص1 ؛ القسوس، ص 86–87؛ الحوراني، 1994، ص19).

وقد لعبت هذه المدارس دورًا مهمًا في نشر التعليم بين أبناء العشائر، حيث قدمت مناهج تشمل اللغة التركية، والفقه الإسلامي، والرياضيات، والجغرافيا، وهي مواد تهدف إلى إعداد جيل متعلم قادر على خدمة الدولة والانخراط في جهازها البيروقراطي. كما أن تأسيس هذه المدارس لم يكن مجرد خطوة تعليمية، بل كان جزءًا من سياسة أوسع هدفت إلى تعزيز الولاء للدولة العثمانية عبر إدماج أبناء العشائر في النظام التعليمي الرسمي، إلى جانب توفير كوادر محلية يمكن الاستفادة منها في الإدارة العثمانية والأجهزة العسكرية، فضلاً عن نشر الثقافة العثمانية واللغة التركية بين أبناء العشائر.

ورغم أهمية هذه المدارس، فقد واجهت الدولة العثمانية عقبات كبيرة في تمويلها، إذ كانت الموازنة المركزية تعاني من تحديات مالية نتيجة الإنفاق العسكري والإداري، مما دفع الدولة إلى البحث عن آليات تمويل بديلة لضمان استمرار هذه المؤسسات التعليمية. وقد شكلت التبرعات التي قدمها الأهالي والموسرون أحد المصادر الرئيسة لدعم التعليم، حيث لعب وجهاء العشائر والتجار دورًا بارزًا في تمويل المدارس سواء عبر تقديم تبرعات مباشرة أو تخصيص أوقاف لدعم التعليم. إلى جانب ذلك، لجأت الدولة إلى إدراج بعض الموارد المالية المحلية ضمن ميزانية المدارس لضمان استمراريتها، كما خصصت بعض الأوقاف لدعم العملية التعليمية، حيث استخدمت عائداتها في دفع رواتب المعلمين وتوفير المستلزمات الدراسية. ورغم هذه الجهود، ظلت التحديات قائمة، خاصة فيما يتعلق بتأمين رواتب المعلمين وتوفير بيئة تعليمية مناسبة، مما أثر على استمرارية بعض المدارس وفعاليتها(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

إلى جانب التحديات المالية، واجهت الإدارة العثمانية عقبات ثقافية واجتماعية مرتبطة بتعليم أبناء القبائل، إذ أبدى بعض زعماء العشائر معارضة لفكرة التعليم الرسمي، معتبرين أنه يشكل تهديدًا للتقاليد العشائرية، لا سيما أن المناهج الدراسية ركزت على نشر اللغة التركية والثقافة العثمانية. وقد حاولت الدولة العثمانية تجاوز هذه العقبات عبر استقطاب أبناء الشيوخ والوجهاء وإلحاقهم بالمدارس، الأمر الذي شجع باقي أبناء القبائل على الالتحاق بها. كما أدرجت بعض الدراسات الإسلامية والشرعية إلى جانب العلوم الحديثة بهدف طمأنة الأهالي بشأن هوية التعليم. وإلى جانب ذلك، اعتمدت الدولة على تقديم الحوافز والتشجيع المالي، حيث قدمت منحًا دراسية للطلاب المتميزين لضمان استقطابهم، كما عملت على التأكيد على أهمية التعليم في تحقيق المكانة الاجتماعية، حيث استفاد خريجو المدارس من فرص التوظيف في الإدارة العثمانية، مما شجع العشائر على إرسال أبنائها(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

وتكشف الوثائق العثمانية عن جهود حثيثة لتعزيز التعليم في الكرك والمناطق المجاورة، حيث أوفدت الحكومة العثمانية في عام 1901 لجنة متخصصة لدراسة الأوضاع التعليمية في لواء الكرك. وأوصت اللجنة بضرورة إنشاء تسع مدارس في البداية، موزعة على مناطق مثل وادي موسى، والشوبك، والسلط، والكرك، على أن تشمل هذه المدارس التعليم للذكور والإناث. وعند زيارة اللجنة للكرك، رأت ضرورة زيادة عدد المدارس ، إلى جانب إنشاء مدرسة رشدية واحدة في معان وثماني مدارس ابتدائية للبنين والبنات. كما اتخذت اللجنة كافة الإجراءات لتنفيذ هذا المشروع، من تحديد مواقع المدارس إلى تخصيص التمويل اللازم. ومن بين الأمثلة على هذه الجهود، تم إنشاء مدرسة ابتدائية لعشيرة الصرايرة في الكرك، ومدرسة ابتدائية للبنات في لواء الكرك، في خطوة تهدف إلى تعميم التعليم وتوسيعه ليشمل مختلف الفئات الاجتماعية (خريسات، 2018، ص103).

تعكس هذه الجهود سعي الدولة العثمانية إلى دمج العشائر في النظام التعليمي الرسمي على الرغم من العقبات المالية والثقافية التي واجهتها. ففي الكرك، كان هناك مدرسة رشدية واحدة تقع في نفس القصبة، وكانت تعمل بنظام الدوام الليلي والنهاري، تأسست عام 1899م، ونُقش على اللوحة التأسيسية عند مدخل المدرسة أنها بُنيت في عهد متصرف الكرك رشيد باشا بمساعدات من أهالي الكرك، الذين تبرعوا بمبلغ ثمانية آلاف ليرة عثمانية(جريدة المقتبس، عدد 559، 28 كانون أول 1910م، ص1).

أما المدارس الابتدائية فكانت متعددة، منها مدارس للذكور ومدرسة واحدة للإناث، حيث تأسست مدرسة مكتب الكرك الابتدائية عام 1894م، ومدرسة كثربا الابتدائية، ومدرسة عشيرة المجالي على شكل مكتب متنقل، بالإضافة إلى مدرسة خنزيرة، وتأسست جميعها سنة 1897م، فضلاً عن مدرسة لعشيرة الصرايرة على شكل مكتب متنقل. وقد ركزت سياسات الدولة على إشراك وجهاء العشائر في العملية التعليمية، وتقديم الحوافز المالية، ودمج المناهج الدينية مع العلوم الحديثة، بهدف زيادة قبول التعليم بين أبناء القبائل وضمان اندماجهم في مؤسسات الدولة العثمانية. وعلى الرغم من هذه الجهود، كانت الاستمرارية والفعالية العملية للمدارس تعتمد بشكل كبير على الدعم المالي من المجتمع المحلي وتعاون العشائر، ما أبرز التحديات المرتبطة بالحفاظ على مؤسسات تعليمية مستقرة في المناطق التابعة للدولة العثمانية للإمبراطورية(جريدة المقتبس، عدد 559، 28 كانون أول 1910م، ص1؛ سالنامة ولاية سورية، 1315هـ 1897م، ص222؛ الحوراني، 1994).

الموارد الطبيعية والاستثمار العثماني في الكرك ومعان: ثروات كامنة وإجراءات تنظيمية

شهدت منطقتا الكرك ومعان خلال العهد العثماني اهتمامًا متزايدًا من قبل الدولة، نظرًا لما تزخران به من موارد طبيعية متنوعة، كان من شأنها أن تساهم في دعم الاقتصاد المحلي وتعزيز الإيرادات المالية للدولة. وقد دفع توفر المعادن المحتملة، مثل الفضة، والنحاس، والحديد، والرصاص، السلطات العثمانية إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى اكتشاف هذه الثروات واستغلالها بالشكل الأمثل. كما لعبت بعض المنتجات المحلية، مثل "القلي" او الأشنان المستخدم في صناعة الصابون و"النيلة" ذات القيمة التجارية العالية، دورًا مهمًا في الاقتصاد العثماني. بالإضافة إلى ذلك، كانت تجارة الملح من غور الصافي ذات أهمية استراتيجية، حيث أثّرت بشكل مباشر على النشاط التجاري بين الحجاز وبلاد الشام، مما استدعى تنظيم الدولة لهذه التجارة وتعزيز عوائدها(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

لم تكن المناطق القبلية في الكرك ومعان بعيدة عن الطموحات العثمانية في استكشاف واستغلال المعادن، حيث أشارت تقارير الدولة إلى احتمال وجود ثروات معدنية يمكن أن تعزز الاقتصاد العثماني. وقد دفعت هذه الإمكانيات الدولة إلى إرسال بعثات جيولوجية لاستكشاف المعادن وتقييم جدوى استخراجها. ومن بين الإجراءات التي اتخذتها السلطات العثمانية في هذا السياق منح امتيازات لبعض المستثمرين المحليين والأجانب لاستغلال هذه الموارد، فضلًا عن تشجيع الحرفيين المحليين على العمل في استخراج المعادن ومعالجتها. ومع ذلك، واجهت الدولة تحديات عدة، من بينها قلة البنية التحتية اللازمة للتعدين، وصعوبة فرض السيطرة الكاملة على المناطق التي شهدت توترات قبلية مستمرة (BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

إلى جانب المعادن، لعب "القلي" دورًا اقتصاديًا بارزًا في المنطقة، حيث كان يستخدم في صناعة الصابون، وهو منتج حيوي للأسواق المحلية والعثمانية على حد سواء. كانت مادة "القلي" تُستخرج من نبات الدردار (الأشنان) الذي كثر في البلقاء وبادية معان وتحظى بأهمية كبيرة في صناعة الصابون الشامي الذي اشتهر بجودته العالية(Merrill, 1881, p.474) ، وكان أهل معان لاسيما الحويطات يبيعونها إلى مصر، حيث تدخل في صناعة الصابون، في حين كان بنو صخر يرسلونها عن طريق السلط إلى نابلس (Ashtot and Cevidalli, 1983,p.482)وقد أدى الطلب المتزايد على الصابون إلى تنشيط عمليات جمع "القلي" وتجهيزه، مما وفر مصدر دخل ثابتًا لكثير من العائلات المحلية. وحرصت الدولة العثمانية على تنظيم إنتاج هذه المادة من خلال فرض ضرائب على عمليات جمعها وتصديرها، كما شجعت على تحسين أساليب الإنتاج لضمان تحقيق إيرادات أعلى (BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

لم يقتصر الاستثمار العثماني على المعادن والقلي، بل امتد ليشمل "النيلة"، وهي مادة صبغية ذات قيمة تجارية عالية كانت تُستخدم في صباغة الأقمشة. وقد مثلت "النيلة" فرصة اقتصادية جديدة، حيث حرصت الدولة العثمانية على تنظيم إنتاجها واستغلالها بطريقة تحقق أقصى استفادة مالية. ولتحقيق ذلك، فرضت الدولة ضرائب على تجارة "النيلة" وقامت بتوجيه الإنتاج نحو الأسواق العثمانية والأوروبية التي كانت تعتمد بشكل كبير على هذه المادة في الصناعات النسيجية. وقد ساهم هذا الاستثمار في تعزيز الإيرادات المحلية، وجعل من الكرك ومعان مناطق ذات أهمية متزايدة في الاقتصاد العثماني.(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298) .

كانت تجارة الملح من غور الصافي ذات أهمية خاصة، نظرًا لدورها في ربط النشاط التجاري بين الحجاز وبلاد الشام. وكان الملح من السلع الأساسية التي يتم تصديرها إلى مناطق متعددة، حيث استخدم في حفظ الأطعمة والصناعات الغذائية. وقد أدركت الدولة العثمانية أهمية هذه التجارة، فسعت إلى تنظيمها بطرق متعددة، منها فرض رسوم على استخراج الملح وبيعه، بالإضافة إلى منح بعض الامتيازات التجارية التي تهدف إلى ضمان استمرارية الإنتاج وزيادة الأرباح. ولم تقتصر الفوائد الاقتصادية لهذه التجارة على الإيرادات الضريبية، بل ساهمت أيضًا في تعزيز شبكة الطرق التجارية، مما انعكس إيجابًا على حركة القوافل التي تربط بين جنوب بلاد الشام والحجاز(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

تكشف استثمارات الدولة العثمانية في الكرك ومعان عن رؤية اقتصادية شاملة استهدفت استغلال الموارد الطبيعية بطرق متنوعة. فمن خلال البحث عن المعادن المحتملة، وتنظيم إنتاج "القلي" و"النيلة"، وإحكام السيطرة على تجارة الملح، سعت الدولة إلى تحقيق أكبر عائد اقتصادي ممكن، رغم التحديات التي واجهتها، سواء على مستوى البنية التحتية أو الصراعات القبلية. ورغم أن بعض هذه المشاريع لم تحقق نجاحًا كبيرًا على المدى الطويل، إلا أن الجهود العثمانية في استثمار الموارد الطبيعية في هذه المناطق تعكس سياسات اقتصادية تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بين الولايات العثمانية المختلفة والاستفادة من ثرواتها بأقصى قدر ممكن .(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298)

تظهر هذه الوثيقة أهمية الموارد الطبيعية في منطقتي الكرك ومعان باعتبارها محركًا رئيسًا للاقتصاد المحلي ومصدرًا للإيرادات للدولة العثمانية. فقد مثلت المعادن مثل الفضة والنحاس والحديد، إلى جانب الموارد العضوية ذات القيمة التجارية مثل "القلي" و"النيلة"، فرصًا لتعزيز النشاط الاقتصادي وتنظيم التجارة المحلية والإقليمية. كما كشفت هذه الاستثمارات عن سعي الدولة العثمانية لدمج المناطق التابعة للدولة العثمانية ضمن النظام الاقتصادي المركزي، من خلال تشجيع الإنتاج، وفرض الضرائب، وتوجيه المنتجات نحو الأسواق الداخلية والخارجية. على الرغم من التحديات المستمرة، سواء المتعلقة بالبنية التحتية أو بالصراعات القبلية، فإن سياسات الدولة في استغلال الموارد الطبيعية تعكس رؤية استراتيجية تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي وتحقيق الاستفادة القصوى من الثروات المحلية.

الخاتمة:

تكشف الوثيقة العثمانية محلّ الدراسة عن صورة دقيقة ومعقّدة لإحدى أهم المعضلات التي واجهت الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشرالميلادي، وهي إدارة المناطق التابعة للدولة العثمانية مثل الكرك ومعان، حيث تداخلت فيها اعتبارات الأمن والإدارة والسيادة مع البنية القبلية والاجتماعية السائدة. فمن خلال تفاصيلها، يتضح أن الدولة العثمانية كانت أمام تحدٍ مزدوج: فمن جهة سعت إلى فرض نموذجها الإداري المركزي وإدماج هذه المناطق في المنظومة البيروقراطية الحديثة، ومن جهة أخرى واجهت واقعًا قبليًا متجذرًا يمتلك منظومته الخاصة من القيم والولاءات ويقاوم أي محاولة لتقويض استقلاليته.

وتُظهر الوثيقة بجلاء أن الدولة حاولت معالجة هذا التحدي من خلال سياسات متعددة الأبعاد، تمثلت في تعيين القائمقامين، وتنظيم جباية الضرائب، وضبط الأمن وتأمين طريق الحجاج، وهي خطوات كانت تعكس إرادة إصلاحية مستمدة من روح التنظيمات العثمانية. غير أن هذه الجهود اصطدمت بعوائق موضوعية؛ أبرزها ضعف البنية الإدارية، وقلة الموارد، وتذبذب ولاءات بعض الزعامات المحلية، فضلًا عن صعوبة إخضاع فضاءات قبلية واسعة ومتغيرة للسيطرة المركزية.

أما من الناحية الأمنية والعسكرية، فتبرز الوثيقة حدود فعالية الاعتماد على التشكيلات القبلية في حفظ النظام، ما دفع الدولة إلى إعادة النظر في أدواتها، فاعتمدت بصورة أكبر على القوى العسكرية النظامية. ومع ذلك، فإن اعتماد القوة لم يكن كافيًا لتحقيق الاستقرار الدائم، مما جعل الإدارة العثمانية تتبنى سياسة واقعية مزدوجة، تقوم على الموازنة بين الحزم العسكري والمرونة السياسية في التعامل مع زعماء القبائل. هذا النهج يعكس وعي الدولة بضرورة المواءمة بين مركزية السلطة واحترام خصوصيات المجتمعات المحلية لضمان الحد الأدنى من الولاء والانضباط.

كما تكشف الوثيقة عن فجوة واضحة بين تصورات المركز العثماني لطبيعة الحكم في الأطراف، وبين الواقع الاجتماعي والسياسي لهذه المناطق. فقد كان المركز يتصور أن التنظيم الإداري كفيل بفرض النظام، بينما كانت البنى القبلية تعمل وفق منطق مغاير قائم على التوازنات الداخلية والعلاقات الشخصية، لا على الأوامر السلطانية وحدها. هذه الفجوة تمثل مفتاحًا لفهم محدودية نجاح السياسات العثمانية في الأطراف، كما تبرز الطبيعة المعقدة للعلاقة بين السلطة والمجتمع في سياق الدولة المتعددة الأعراق والمناطق.

إلى جانب الأبعاد الإدارية والأمنية، يتّضح أن اهتمام الدولة بالكرك ومعان اتخذ أيضًا بُعدًا اقتصاديًا واستثماريًا حيويًا. فقد أدركت السلطات العثمانية أن استقرار هذه المناطق لا يمكن أن يتحقق دون دمجها في المنظومة الاقتصادية للإمبراطورية، واستغلال ما تمتلكه من موارد طبيعية وتجارية لتعزيز الإيرادات المالية. وتشير الوثائق إلى أن الكرك ومعان شكّلتا محورًا لعدد من المبادرات الاقتصادية التي شملت التنقيب عن المعادن، وتنظيم إنتاج المواد الخام ذات القيمة التجارية العالية مثل "القلي" و"النيلة"، إضافة إلى تنظيم تجارة الملح في غور الصافي التي كانت تشكل رافدًا مهمًا للتجارة الإقليمية .

سعت الدولة العثمانية من خلال هذه المشاريع إلى تحقيق هدف مزدوج: دعم الاقتصاد عبر استغلال الموارد الطبيعية في الأطراف، وترسيخ حضورها الإداري عبر ربط هذه المناطق بشبكات الإنتاج والتجارة الدولة . غير أن هذه الجهود واجهت تحديات جوهرية، من بينها محدودية البنية التحتية، وصعوبة تأمين الطرق التجارية، واستمرار التوترات القبلية التي أعاقت الاستغلال الفعلي للموارد. ومع ذلك، فإن هذه المحاولات تُظهر رؤية اقتصادية مبكرة تهدف إلى تحويل الأطراف إلى فضاءات منتجة وليست عبئًا على المركز، في إطار تصور أشمل لتكامل ولايات الدولة .

وتكشف هذه الأبعاد الاقتصادية عن جانب آخر من سياسة الدولة في إدارة الأطراف، إذ لم تكن القوة العسكرية أو السيطرة الإدارية وحدها كافية لتحقيق الاستقرار، بل سعت الدولة إلى بناء منظومة تعتمد على المصالح المشتركة بين المركز والمناطق البعيدة. وبذلك، أصبح البعد الاقتصادي أداة غير مباشرة لبسط النفوذ، كما غدت المشاريع الإنتاجية وسيلة لترسيخ الولاء وتخفيف حدة التوترات القبلية عبر توفير فرص العمل وخلق قنوات جديدة للتفاعل مع الدولة.

إن أهمية الوثيقة لا تقتصر على عرض تفاصيل إدارية أو اقتصادية فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى كشف طبيعة العلاقة الجدلية بين الدولة والمجتمع المحلي في المناطق الحدودية للإمبراطورية. فهي تتيح فهمًا أعمق لكيفية تفكير الإدارة العثمانية في قضايا التنمية والضبط والسيطرة، وتبرز في الوقت نفسه محدودية النموذج المركزي في التعامل مع فضاءات قبلية ذات ديناميات مستقلة. كما تؤكد الوثيقة على الدور الحيوي الذي يمكن أن يؤديه الأرشيف العثماني في إعادة بناء تاريخ هذه المناطق من منظور شامل يربط بين الاقتصاد والإدارة والمجتمع والسياسة.

وبناءً على ما تقدّم، فإن تحليل هذه الوثيقة يُسهم في توسيع مداركنا حول طبيعة الحكم العثماني في المشرق العربي، ويعيد الاعتبار إلى المناطق التابعة للدولة العثمانية بوصفها فضاءات فاعلة في صياغة تاريخ الدولة ، لا مجرد ساحات هامشية تتلقى قرارات المركز. إنها تذكير بأن فهم التاريخ العثماني لا يكتمل إلا من خلال قراءة تفاعلية بين الوثائق الإدارية والرؤى المحلية، بين صوت الدولة وصوت المجتمع، وهي جدلية ستظل مفتاحًا أساسياً لفهم توازنات السلطة والهوية في المشرق خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، مع إبراز الأبعاد الاقتصادية كعنصر لا يقل أهمية عن الجوانب الإدارية والأمنية في صياغة سياسات الدولة في الأطراف.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: (الوثائق العثمانية) من أرشيف رئاسة الوزراء

Başbakanlık Osmanlı Arşivi (BOA), BOA, Y..PRK.ML..2/36, H-22-06-1298.

BOA, DH.MKT: Başbakanlık Osmanlı Arşivi, Dahiliye Nezareti Mektubi Kalemi,18/25.

BOA, ŞD. Başbakanlık Osmanlı Arşivi, Şura-yı Devlet, 2612/34.

BOA, Y..MTV. Başbakanlık Osmanlı Arşivi, Yıldız Mütenevvi Maruzat, 77/31.

BEO, Başbakanlık Osmanlı Arşivi, Babıali Evrak Odası, 168/12532.

ثانياً: السالنامات

سالنامة الدولة العثمانية لسنة 1272هـ/1855م، ص 104.

سالنامة الدولة العثمانية لسنة 1273هـ/1856م، ص 110.

سالنامة الدولة العثمانية لسنة 1278هـ/1861م، ص 155.

سالنامة الدولة العثمانية لسنة 1279هـ/1862م، ص 163.

سالنامة ولاية سورية لسنة 1285هـ/1868م، ص 59.

سالنامة ولاية سورية لسنة 1285هـ/1868م، ص 186.

سالنامة ولاية سورية، 1315هـ/1897م، ص 222.

ثالثًا: سجل المحاكم الشرعية

سجل محكمة السلط الشرعية (3) ، ح1،/5 1327هـ/1889م.

سجل محكمة الكرك الشرعية (1)، ح2،/6 1333هـ/1914م.

رابعاً: الصحف والمصادر الدورية

جريدة البشير، بيروت ، عدد (1649)، 6 أيار 1904.

جريدة القبلة، عدد (175)، 5 أيار 1917، ص1.

جريدة المقتبس، دمشق، عدد 580، 21 محرم 1328هـ/23 كانون الثاني 1919م، ص1–2.

جريدة المقتبس، دمشق، عدد 561، 29 ذي الحجة 1329هـ/31 كانون الأول 1910م، ص2.

جريدة المقتبس، عدد 559، 28 كانون أول 1910م، ص1.

خامساً: المراجع العربية

بيات، فاضل مهدي، (2007)، بلاد الشام في الأحكام السلطانية الواردة في دفاتر المهمة (977–979هـ / 1570–1572م)، عمّان، لجنة تاريخ بلاد الشام، الجامعة الأردنية.

الحوراني، خليل رفعت،(1994) ، ماضي الكرك وحاضره، جامعة مؤتة، الأردن.

الحروب، عمر،(2000)، التجارة والاقتصاد في جنوب الأردن العثماني، دار جرير، عمّان.

خريسات، محمد،(2018) ، الأردن في العهد العثماني في القرن التاسع عشر حتى عام1914 ، دار المكتبة الوطنية، عمّان.

خريسات، محمد & العبيدات، رابعة،(2016) ، تاريخ الأردن في العهد العثماني 1516–1918 ، صندوق البحث العلمي، الجزء الأول، عمّان.

ساري، سالم، (1985)، الكرك في العصر العثماني :دراسة تاريخية واجتماعية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

الطراونة، أحمد، الجيش العثماني في جنوب الأردن، د.ت.

الطراونة، عبد الرحمن عبد الله،(2021) ، البلديات في الأردن في أواخر العهد العثماني وعهد الإمارة :بلدية الكرك أنموذجاً، وزارة الثقافة، عمّان.

الطراونة، محمد سالم، (1993)، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك1864–1918 ، وزارة الثقافة، عمّان.

الطراونة، محمد سالم، (2021)، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك، وزارة الثقافة، عمّان.

القسوس، عودة(د.ت)، مذكرات عودة القسوس (1877–1930) وثورة الكرك، د.ن.

محادين، محمود،(1992)، تجارة القوافل في الكرك العثمانية، دار اليرموك، إربد.

محافظة، علي،(1994)، تاريخ الأردن في العصر العثماني، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان.

مراد، فريد، (1978)، التوسع العثماني في بلاد الشام والأردن، دار الكتاب العربي، عمّان.

مراد، فريد، (1978)، الكرك كمركز تجاري وحج في العصر العثماني، دار الكتاب العربي، عمّان.

المعايطة، سليم، (2004)، الإدارة العثمانية في جنوب الأردن، دار جرير، عمان.

نعمة الله، نوفل (ترجمة)، الدستور، مراجعة خليل أفندي الحوراني، بيروت، المطبعة الأدبية، 1883م.

سادساً: المصادر الأجنبية

Eliyahu Ashtot and Guidobaldo Cevidalli, "Levantine Alkali, Asbes, and European Industries," Journal of European Economic History, vol. 12 (1983): 475–522

Merrill, S. (1881). Fast of the Jordan. London, p. 474

الملاحق:

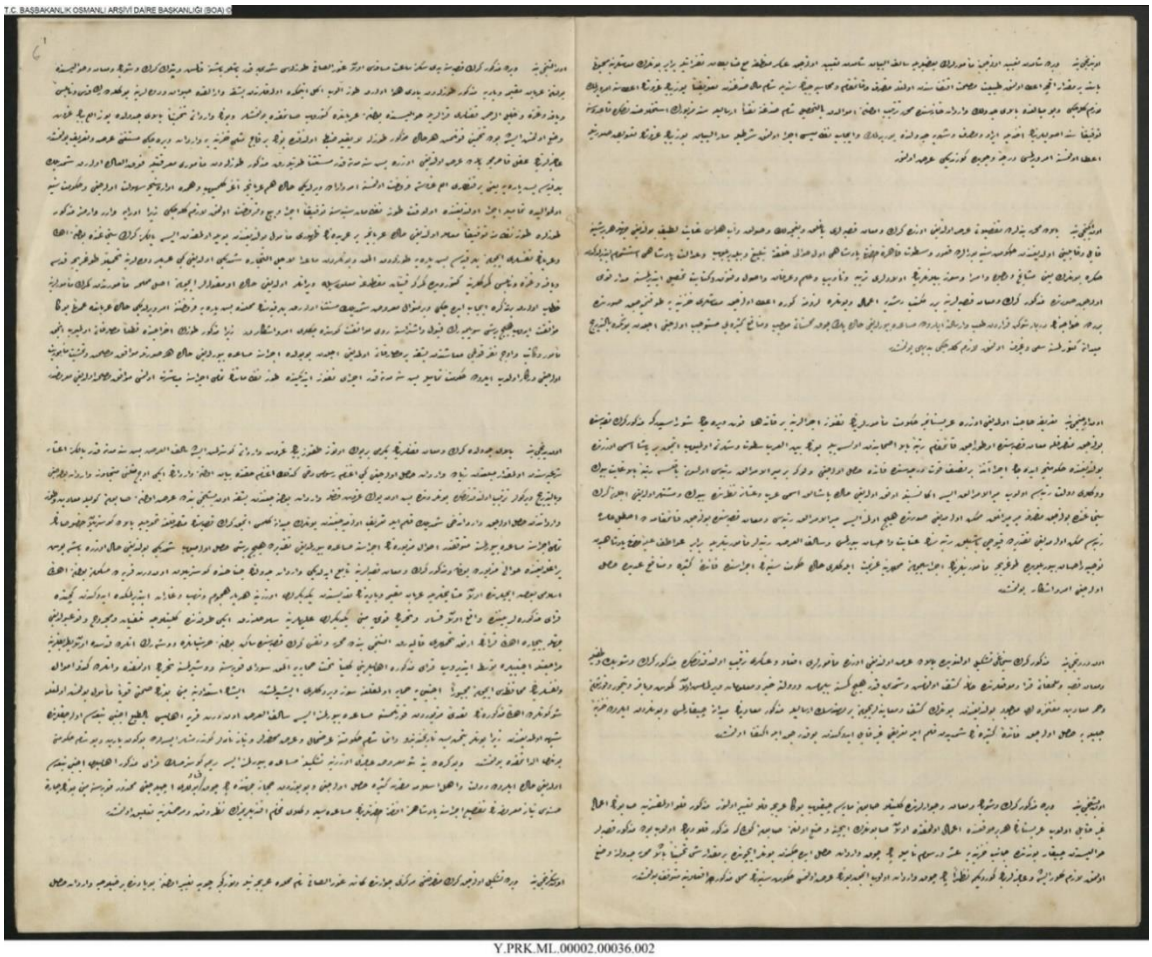

(BOA), BOA, Y..PRK.ML..2/36, H-22-06-1298.

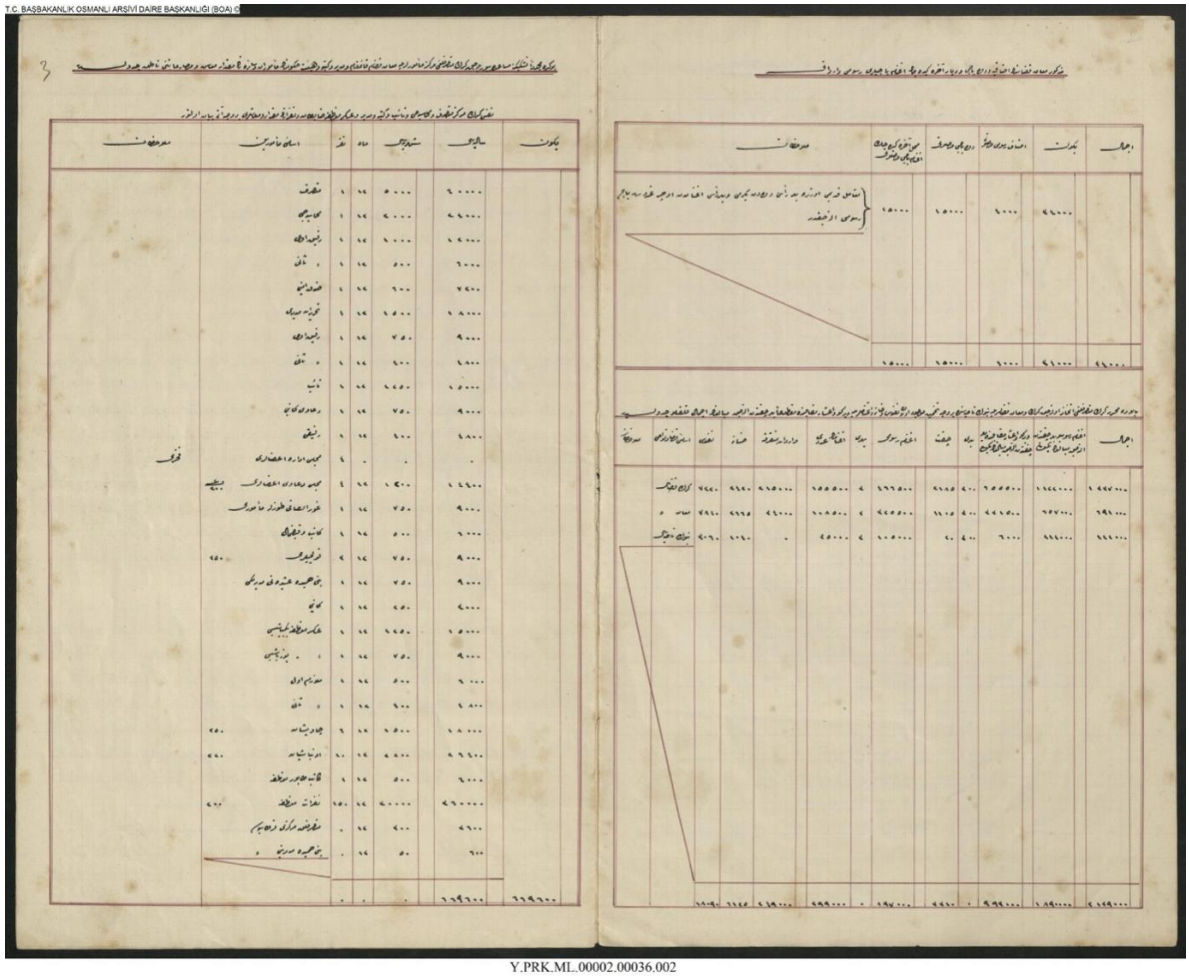

Y.PRK.ML..00002.00036.002

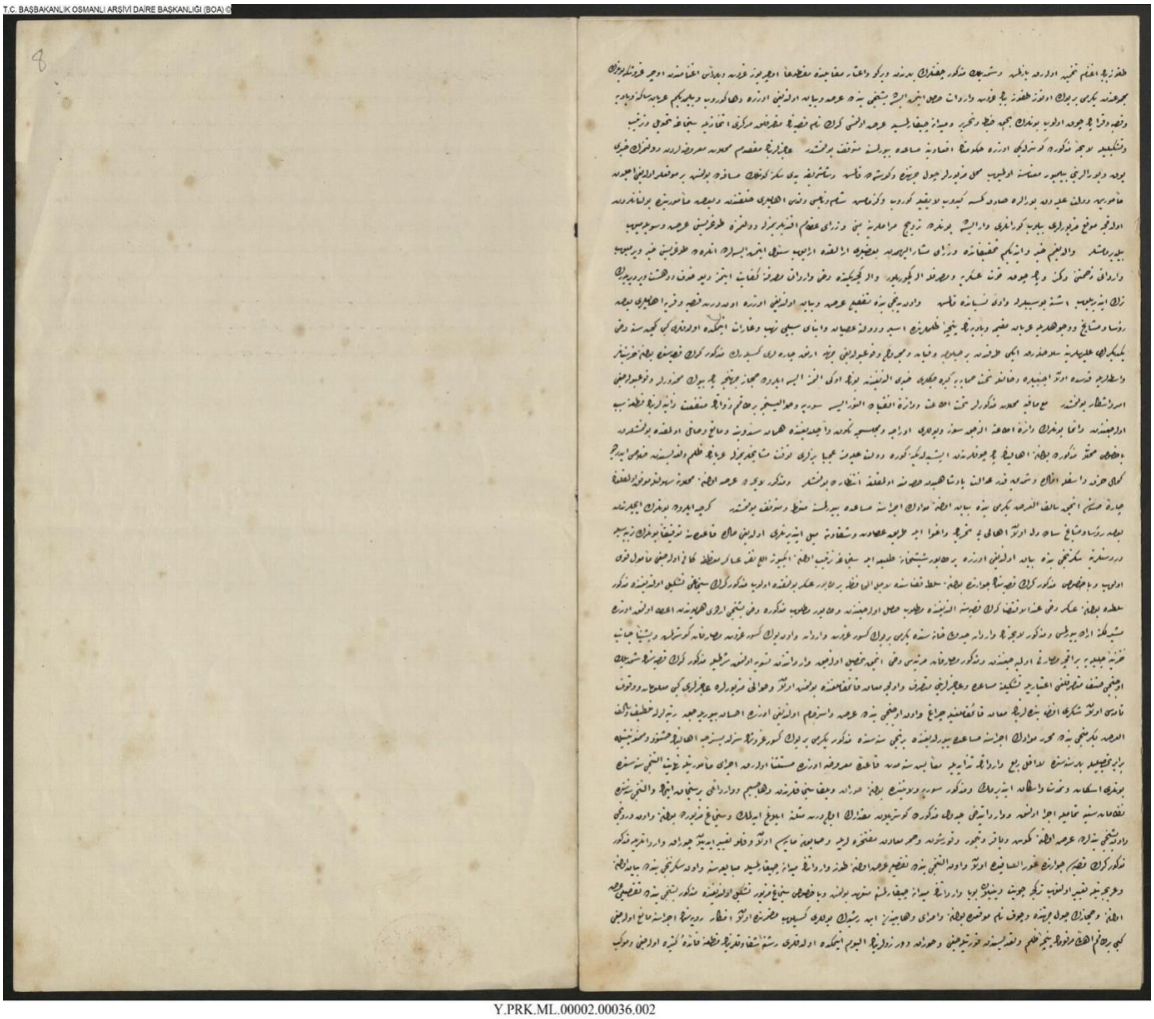

Y.PRK.ML..00002.00036.002